جامعـة غــرداية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية و بنوك

بعنوان:

دور حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من إعداد الطالب: علـوي معمــر

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2017/05/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ: بدة عيسى (أستاذ مساعد أ – جامعة غرداية) رئيســا

الدكتور: عمي سعيد حمزة (أستاذ محاضر ب – جامعة غرداية) مشرفا ومقرار

الأستاذة: بلخير فاطمة (أستاذ مساعد أ – جامعة غرداية) مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

جامعـة غــرداية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية و بنوك

بعنوان:

دور حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من إعداد الطالب: علـوي معمــر

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2017/05/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ: بدة عيسى (أستاذ مساعد أ – جامعة غرداية) رئيســا

الدكتور: عمي سعيد حمزة (أستاذ محاضر ب – جامعة غرداية) مشرفا ومقرار

الأستاذة: بلخير فاطمة (أستاذ مساعد أ – جامعة غرداية) مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها

إلى روح أمي الطاهرة

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائله

إلى والدي العزيز أطال الله عمره

إلى قرة عيني في الحياة ريهام و عادل

إلى إخوتي و أصدقائي

و إلى طلبة دفعة السنة الثانية ماستر مالية و بنوك

أهدي هذا العمل

كلمة شكر

الحمد لله الذي أنار لنا دروب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب

و وفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب و بعيد على انجاز

هذا العمل و في تذليل ما واجهناه من صعوبات، و نخص بالذكر الأستاذ المشرف

الدكتور حمزة عمي السعيد الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة

التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتنا الكرام فجازاهم الله عنا كل خير

الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كإحدى أهم الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنظر إلى المرافق و التجهيزات التي توفرها، و الخدمات التي تقدمها، بغرض ترقية المشاريع الناشئة و جعلها قادرة على الاستمرار و المنافسة و تفادي الفشل خاصة في مرحلة الانطلاق.

ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على الدراسة الميدانية لعينة من مشاتل المؤسسات في الجزائر، من خلال إجراء استبيان لعينة من المؤسسات المحتضنة من قبل مشاتل المؤسسات من جهة، و إجراء مقابلات مع بعض مدراء و موظفي هذه الأخيرة من جهة أخرى.

و قد خلصت الدراسة لجملة من النتائج تمحورت عموما حول مدى مساهمة مشاتل المؤسسات في ترقية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال الخدمات التي تقدمها و برامج التكوين و التدريب التي تعدها لفائدتها.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، مؤسسات محتضنة، مشاتل المؤسسات، حاملي المشاريع، مؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

Résumé :

Cette étude est faite dans le but de découvrir le rôle des pépinières des affaires sur l'appui et la promotion des petites et moyennes entreprises, au tant qu'une des importantes organismes dans le secteur des PME vu aux outils , infrastructures et aux prestations fournis, dans le cadre des promotions des nouveaux projets pour les rendre beaucoup plus apte d'adapter à la concurrence et d'éviter un mauvais départ dans la phase initiale;

Il a été également compté sur l'étude sur le terrain, avec un échantillon d'établissements de pépinières en Algérie, par le biais d'un questionnaire avec les entreprises couvées des pépinières d'une part, et par des entretiens avec certains des responsables et le personnel de celui-ci d'autre part.

L'étude a conclu avec des importants résultats qui sont généralement centrés sur la contribution de pépinières des entreprises à travers les services offerts par les programmes de formation et de perfectionnement au profit des petites et moyennes entreprises.

Mots clés : pépinières des affaires, entreprises couvées, pépinières des entreprises, porteur de projets, petites et moyennes entreprises.

قائمـــة المحتـــويات :

الإهـداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
قائمة الاختصارات و الرموز	XI
المقدمة	ب، ت، ث، ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لحاضنات الأعمال و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لحاضنات الأعمال و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	08
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لحاضنات الأعمال و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	30
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لبعض حاضنات الأعمال الجزائرية	
المبحث الأول: طريقة و أدوات جمع المعلومات	38
المبحث الثاني: نتائج الدراسة و تحليلها	43
الخاتمة	62
المراجع	
الملاحق	
الفهرس	

قائمــة الجــداول :

الرقم	العنــوان	الصفحة
1-1	التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
2-1	مقارنة بين القانون 01-18 و القانون 17-02	12
3-1	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها (2015/12/31)	13
4-1	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها (2016/09/01)	13
5-1	عدد مشاتل المؤسسات و مراكز التسهيل في الجزائر	22
6-1	أنواع حاضنات الأعمال	23
7-1	أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة	33
1-2	توزيع المؤسسات المحتضنة حسب مشاتل المؤسسات الموجودة في الجزائر	38
2-2	توزيع الاستبيان على المؤسسات المحتضنة	39
3-2	ليكارت الثلاثي	41
4-2	نتائج اختبار ثبات الاستبيان	42
5-2	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	43
6-2	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	44
7-2	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي	45
8-2	توزيع عينة الدراسة حسب كيفية التعرف على حاضنة الأعمال	46
9-2	توزيع عينة الدراسة حسب قطاع نشاط المؤسسات المحتضنة من قبل حاضنة الأعمال	47
10-2	قطاع نشاط المؤسسات المحتضنة من قبل حاضنة الأعمال حسب وزارة الصناعة و المناجم	48
11-2	توزيع عينة الدراسة حسب مصادر التمويل	49
12-2	توزيع عينة الدراسة عدد العاملين في المشروع	50
13-2	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بالمرافق و التجهيزات	51
14-2	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بالخدمات الاستشارية	51
15-2	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بالخدمات التكوين وترقية المؤسسة	52
16-2	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول المساعدة في الحصول على التمويل	53

17-2	معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة	54
18-2	الإنحدار الخطي البسيط	55
19-2	معامل الإرتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة	56
20-2	الإنحدار الخطي المتعدد	56
21-2	إختبار كولومجروف- سيمرنوف لمعرفة طبيعة التوزيع	57

قائمـة الأشكـال :

الرقم	العنـــوان	الصفحة
1-1	أشكال مشاتل المؤسسات حسب المشرع الجزائري	21
2-1	نموذج عمل الحاضنة	27
1-2	العلاقة بين متغيرات الدراسة	40
2-2	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	43
3-2	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	44
4-2	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي	45
5-2	توزيع عينة الدراسة حسب كيفية التعرف على حاضنة الأعمال	46
6-2	توزيع عينة الدراسة حسب قطاع نشاط المؤسسات المحتضنة من قبل حاضنة الأعمال	47
7-2	توزيع عينة الدراسة حسب مصادر التمويل	49
8-2	توزيع عينة الدراسة عدد العاملين في المشروع	50

قائمــة الملاحق :

الرقم	الملحق
01	استمارة الاستبيان
02	أسئلة المقابلة
03	معامل الثبات لفقرات الاستبيان
04	الإنحدار الخطي البسيط و المتعدد لفرضيات الدراسة

قائمــة الاختصارات و الرموز :

الرمز	الدلالة باللغة العربية
ANDPME	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
FGAR	صندوق ضمان القروض
CGCI	صندوق ضمان قروض الاستثمار
SBA	المشروعات الصغيرة الأمريكية
NBIA	الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال
ESCWA	اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا

المقدمة

إن التحولات الاقتصادية الدولية فرضت على دول العالم تبني وجهات نظر جديدة في بعض جوانب التنمية الاقتصادية واعتماد استراتجيات تنموية قائمة على آليات الاقتصاد الحر، هذا ما أفرز نمطا جديدا في مجال الأعمال وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتصاعد بها الاهتمام مؤخرا، كما أنها تعتبر العنصر الرئيسي في التنمية من خلال مساهمتها في دفع النمو وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنها تساهم في توفير مناصب الشغل و تعمل على الحد من البطالة باستقطاب اليد العامة ، وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات في بلدان العالم المتقدم والنامي مما يجعلها تشكل إحدى دعائم التنمية الاقتصادية لأي دولة.

غير أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم، و ما شهدت الأسواق المحلية و العالمية مؤخرا من تراجع كبير في أسعار النفط حتم على الجزائر البحث عن مصادر جديد للدخل الوطني وهذا ما زاد من اهتمامها بقطاع المؤسسات الصغير والمتوسطة في ظل تعاظم المنافسة التجارية نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق من خلال ترسيخ معالم العولمة وما يصاحبها من تطبيق لمعايير الجودة ومتطلبات المنافسة الدولية وبروز تطورات إقليمية ودولية والاتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي موحد، جعلت هذه المؤسسات على المحك، وبسبب هشاشتها أصبحت عرضة للزوال خاصة في السنوات الأولى لنشأتها.

من هذا المنطلق وجب الاهتمام بتنمية الآليات و الخدمات التي تدعم نشاط هذه المؤسسات، حيث أنها تتميز بمعدلات فشل عالية لديها خاصة في السنوات الأولى لانطلاقها، نظرا لنقص المهارة الإدارية لديها و ضعف مواردها المالية و الذي يحول دون حصولها على المعلومات والاستشارات والأبحاث وخدمات التدريب، وقد أدى الوعي المتزايد لأهمية هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي والصعوبات التي تعمل في ظلها إلى خلق آليات جديدة لدعم هذه المؤسسات الناشئة، من خلال وضع عدد من القوانين و اللوائح التي تساعدها على الازدهار و توفير ظروف ملائمة للعمل والأنشطة والآليات التي تدعم عملياتها على الأقل في السنوات المبكرة من دورة حياتها، وكآلية من آليات الدعم جاءت فكرة حاضنات الأعمال كهيئات توفر كافة أشكال المساعدات بدءا بدراسات الجدوى و مصادر التمويل مرورا بالاستشارات القانونية و التسويقية، وصولا إلى خدمات التسويق والتصدير، كخطوة إلى حماية هذه المؤسسات من خلال متابعتها و مراقبة نشاطها داعمة و مشجعة لتفعيل دورها في العملية التنموية و تطوير عملها بالشكل الذي يجعلها ترقى إلى مكانة المؤسسات الناجحة، وقد أثبتت هذه الحاضنات في الدول المتقدمة نجاحها من خلال توفير الدعم والرعاية لهذا النوع من المؤسسات.

من هنا كانت حاضنات الأعمال بمثابة الآلية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بوصف هذه الحاضنات أنها تطور فكري جديد يعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتمكينهم من تجاوز مرحلة الانطلاق.

وتعد في الوقت الحالي حاضنات الأعمال آلية دعم تستهدف حضن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تصبح قادرة على التماشي مع بيئتها الخارجية، و امتلاكها المرونة الكافية في التأقلم مع بيئة الأعمال، وتعتبر هذه الآلية من أكثر المنظومات فاعلية التي تم ابتكارها في السنوات الأخيرة و الأكثر نجاحا في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة، والتي تم الاستعانة بها في الكثير من الدول الصناعية والنامية على حد سواء، وحاضنات الأعمال أنشأت في الأساس لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات الفشل وانهيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مرحلة انطلاقها.

إشكالية البحث:

و بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

الإشكاليات الفرعية:

و للإجابة على السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. كيف يمكن أن تساهم حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل وجود عدة هيئات لذلك؟
2. ما هي الآلية التي تعتمد عليها حاضنات الأعمال الجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
3. ما موقف القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من إسهامات حاضنات الأعمال؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه الأسئلة و للإلمام بموضوع الدراسة من كل جوانبه نقترح مجموعة من الفرضيات البحثية:

- تساهم حاضنات الأعمال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإعتماد على الدورات التكوينة التي يؤطرها مختصين.
- تقدم حاضنات الأعمال في الجزائر خدمات استشارية لفائدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل التهوض بها.
- لا تلقى حاصنات الأعمال الجزائرية الإهتمام الكافي الذي يجعل منها آلية فاعلة في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عكس ما حظيت به بعض الآليات الأخرى.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أحد أهم الآليات المعاصرة في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي يجب على كل الدول أن تهتم بها، ألا و هي حاضنات الأعمال و ذلك باعتبارها من بين الآليات التي وجدت من أجل مواجهة الارتفاع الكبير في معدلات الفشل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إجراءات الدعم و المرافقة و المتابعة التي تقدمها لحاملي المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم و تفادي مشكل فشلها على الأقل في السنوات الأولى لنشأتها.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- إبراز أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميته في التنمية الاقتصادية.
- إبراز أهمية حاضنات الأعمال و مدى مساهمتها في و دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إظهار واقع حاضنات الأعمال و سبل نجاحها من خلال طبيعة الخدمات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع إلى:

- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع، و تماشي الموضوع مع ميدان المهني
- الأهمية الكبيرة التي توليها الجزائر لهذا القطاع في الآونة الأخير بهدف دعم الاقتصاد الوطني في ظل تراجع أسعار النفط

المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤلات المطروحة و محاولة إثبات صحة البيانات اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف ما هو متعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة، و حاضنات الأعمال من جهة أخرى.

كما استعملنا أداتين للدراسة متمثلتين في المقابلة الشخصية مع بعض المسؤولين على مشاتل المؤسسات الجزائرية من جهة، والإستبيان مع بعض مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة أخرى لإثبات صحة البيانات و اختبار الفرضيات.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع في المكتبة الجامعية المتعلقة بموضوع حاضنات الأعمال
- صعوبة توزيع إستمارة الإستبيان على المؤسسات المحتضنة
- صعوبة كبيرة في استرجاع استمارات الاستبيان

هيكل الدراسة:

بغرض دراسة الموضوع و الإجابة على إشكاليته تم الإعتماد على طريقة البحث العلمي « IMRAD » و ذلك بتقيسم الدراسة إلى فصلين:

- ✓ الفصل الأول يتعلق بالجانب النظري للدراسة، و يتضمن مبحثين الأول يحتوي عل الأدبيات النظرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حاضنات الأعمال، و المبحث الثاني يتضمن الأدبيات التطبيقية.
- ✓ الفصل الثاني يتعلق بالدراسة الميدانية، و يشمل مبحثين هو الآخر، الأول يحتوي على طريقة و أدوات الدراسة، أما المبحث الثاني يتضمن نتائج الدراسة الميدانية و تحليلها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية و التطبيقية
لحاضنات الأعمال و المؤسسات
الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر رئيسي في تحقيق التنمية من خلال مساهمتها في دفع النمو وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في ظل التوجه الجديد الذي انتهجته الجزائر مؤخرا بتنويع مصادر الدخل الوطني و عدم الاعتماد على قطاع واحد فقط، بتفعيل مختلف الآليات الناشطة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة حاضنات الأعمال.

و لتسليط الضوء أكثر على الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحاضنات الأعمال؛

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية لحاضنات الأعمال و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحاضنات الأعمال

سنتطرق في هذا المبحث لمجموعة من المفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة إلى واقع ومعوقات وسبل نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كما سنركز على حاضنات الأعمال كإحدى آليات نجاح هذا القطاع بالتطرق لمفهومها، أنواعها، آلية عملها و مراحل احتضان المؤسسات الناشئة بها.

المطلب الأول: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنركز في هذا المطلب على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتقديم مجموعة من التعاريف، مرورا بتعريف المشرع الجزائري و واقع القطاع، وصولا إلى المشاكل التي يعاني منها وسبل نجاحه.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معايير تصنيفها

يصعب إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أننا لا نستطيع وضع حدود فاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة فالأمر إذن يتعلق بتركيبة الإنتاج والنشاط الصناعي، درجة النمو، ومعايير التصنيف وغيرها، حيث أن هناك العديد من المصطلحات تستعمل للتعبير عن هذه المؤسسات، منها المشروعات الصغير ة والمتوسطة الحجم، الأعمال الصغيرة (Business Small)، الصناعات الصغيرة والمتوسطة[1].

أولا: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يصطدم بعدد كبير من المعايير والمؤشرات المختلفة، فنجد هناك معايير كمية وأخرى نوعية، فالأولى تعد أكثر استخداما فهي تسمح بتحديد الحجم (صغر أو كبر حجم كل مؤسسة) وتميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، أما المعايير النوعية تقوم بشرح طبيعة كل تنظيم.

[1] غدير أحمد سليمة، كحيلي عائشة سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق، الملتقى الوطني حول إستراتجية تنظيم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 17- 18 أفريل 2012، ص2.

1. **المعايير النوعية:**

تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن غيرها من حيث[2]:

- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد؛
- أن يكون إنتاجه محلياً، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبياً؛
- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة،كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية؛
- احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم ، فالتخصص الإداري قليل نسبيا؛
- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال.

2. **المعايير الكمية:**

وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها[3] المعيار الأحادي كمعيار العمالة، معيار ر أس المال، معيار حجم أو قيمة الإنتاج والمبيعات و معيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير في آن معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك.

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1. **تعريف الإتحاد الأوروبي:** حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[4] سنة 1996 ،ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة أبعاد :عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية، درجة استقلالية المؤسسة، حيث عرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يلي :

- **المشروع المصغر** : يشغل أقل من 10 أجراء.

- **المشروع الصغير :** هو الذي يتوافق مع معايير الاستقلالية ويشغل أقل من 50 أجيرا، وينجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيته السنوية 5 ملايين أورو.

- **المشروع المتوسط:** هو الذي يتوافق مع معايير الاستقلالية، ويشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعماله السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيته السنوية 27 مليون أورو.

---

[2] الرايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة، الملتقى الوطني حول إستراتجية تنظيم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 17- 18 أفريل 2012، ص 3.

[3] نفس المرجع ، ص3 .

[4] شوقي جباري، شرقي خليل، فعالية مخطط الأعمال التفاعلي في مرافقة مسيري المشروعات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني حول إستراتجية تنظيم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 17- 18 أفريل 2012، ص 5.

و عدل[5] هذا التعريف بتاريخ 06 ماي 2003 و الذي لم يغير في المعايير الأساسية و إنما أضافه توصية جديدة في تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة كما موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-1 : التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

	العمال		رقم الأعمال		الميزانية السنوية		الاستقلالية في رأسمال
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9		أقل من 2 مليون أورو		أقل من 2 مليون أورو		كل مؤسسة لا تمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا تعد مؤسسة صغيرة و متوسطة
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49		أقل من 10 مليون أورو		أقل من 10 مليون أورو		
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249	**و**	أقل من 50 مليون أورو	**أو**	أقل من 43 مليون أورو	**و**	
مؤسسة كبيرة	أكثر من 250		أكثر من 50 مليون أورو		أكثر من 43 مليون أورو		

Source: Marie-Florence, les pme Définition-rôle économique et politiques publiques, 1er édition, groupe de Boeck, Paris, juillet 2009, P22.

2 . تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا[6] (L'ANASE) :

اعتمد اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا على معيار العمالة كمعيار أساسي لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة و المتوسطة، حيث قدم التعريف التالي :

من 01 إلى 09 عمال ← مؤسسات عائلية حرفية.

من 10 إلى 49 عامل ← مؤسسات صغيرة.

من 50 إلى 99 عامل ← مؤسسات متوسطة.

أكثر من 100 عامل ← مؤسسات كبيرة.

[5] Marie-Florence, les pme définition-rôle économique et politiques publiques, 1er édition, groupe de Boeck, Paris, juillet 2009, P22.

[6] شوقي جباري، شرقي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 06.

3. تعريف المشرع الجزائري[7]:

حسب القانون 01-18 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث اعتمد فيه على عدد العمال و رقم الأعمال، حيث يحتوي في مادته الرابعة على تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم أتت المواد (5-6-7) تبين تصنيف هذه المؤسسات فيما بينها.

و حسب المادة الثالثة فإنه يجب أن تستوفي المؤسسة معايير الاستقلالية في رأسمالها، أي أن رأسمالها لا يجب يكون مملوكا من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات بما يعادل أو يفوق 75%، ويتم تصنيف هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة، صغيرة، متوسطة بالاعتماد على معايير كمية تتعلق بعدد العمال الأجراء الدائمين و رقم الأعمال المحقق والمجموع السنوي للميزانية.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : مهما كانت طبيعتها القانونية فإنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات و تشغل ما بين 1- 250 عاملا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار مع استفائها لمعيار الاستقلالية.

- ✓ **المؤسسة المتوسطة:** هي المؤسسة التي تشغل ما بين 50 – 250 عامل و يكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار و ملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.
- ✓ **المؤسسة الصغيرة:** تشغل بين 10-49 عامل و لا يتجاوز رقم أعمال السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.
- ✓ **المؤسسة المصغرة:** ما بين 1-9 عامل و تحقيق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السوية 10 ملايين دينار.

غير أن صدور القانون رقم 17- 02 المؤرخ في 11 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، غير قيم بعض المبالغ خاصة في رقم الأعمال و مجموع الحصيلة السنوية ،والجدول التالي يبين أهم هذه التغييرات:

[7] القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12/ 12/ 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77، المنشورة في 15 ديسمبر 2001 .

الجدول رقم 1- 2: مقارنة بين القانون 01-18 و القانون 17-02

القانون	تصنيف المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية	الاستقلالية في رأسمال المؤسسة
القانون 01-18 الصادر في سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	متوسطة	من 50 إلى 250	محصور بين 200 مليون و ملياري دينار	ما بين 100 و500 مليون	كل مؤسسة لا تمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
	صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	لا يتجاوز 100 ملايين دينار	
	مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من20 مليون دينار	لا يتجاوز 10 ملايين دينار	
القانون 17-02 الصادر في 11يناير سنة 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	متوسطة	من 50 إلى 250	محصور بين 400 مليون و4 ملايير دينار	ما بين200 مليون إلى 1 مليار دينار	
	صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400 مليون دينار	لا يتجاوز 200 مليون دينار	
	مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون دينار	لا يتجاوز 20 مليون دينار	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على القانونين رقم 01-18 و القانون 17-02 التوجيهين لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أولا: وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم تختلف كثيرا عن وضعيتها في السابق وهذا نظرا للمجهودات الكبيرة التي بذلت لتطوير هذا القطاع خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 وللحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا نتطرق لوضعها الحالي من خلال مقارنة بين إحصائيات القطاع في نهاية سنة 2015 و السداسي الأول من سنة 2016 و الجدولين التالين يظهران بالأرقام التطور الحاصل في هذا القطاع:

الجدول رقم 1-3 : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها (2015/12/31)

طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية %
مؤسسة مصغرة (توظف أقل من 10 أجراء)	907659	97.12
مؤسسة صغيرة (توظف من 10 إلى 49 أجير)	24054	2.57
مؤسسة متوسطة (توظف من 50 إلى 249 أجير)	2855	0.31
المجموع	934569	100

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية، الصادرة عن المديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات،العدد 28، ماي 2016، وزارة الصناعة و المناجم، ص 10.

الجدول رقم 1-4 : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها (2016/09/01)

طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية %
مؤسسة مصغرة (توظف أقل من 10 أجراء)	983653	97
مؤسسة صغيرة (توظف من 10 إلى 49 أجير)	27380	2.7
مؤسسة متوسطة (توظف من 50 إلى 249 أجير)	3042	0.3
المجموع	1014075	100

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية، الصادرة عن المديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، العدد 29، نوفمبر 2016، وزارة الصناعة و المناجم، ص 10.

من خلال الجدولين أعلاه يظهر التطور الذي حصل خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2016، فبلغ إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1014075 بعدما كان 934569 بزيادة إجمالية قدرت بـ 79506 مؤسسة، و كانت الزيادة في المؤسسات المصغرة بـ 75994 مؤسسة تليها المؤسسات الصغيرة بـ 3326 و أخيرا المؤسسات المتوسطة بـ187 مؤسسة.

ثانيا: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

بالرغم من التطور الحاصل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دوره في التنمية الاقتصادية إلا أنه يعاني من صعوبات كثيرة و مشاكل عديدة تختلف حسب طبيعة المؤسسة في حد ذاتها فقد تكون هذه الصعوبات إما داخلية ناجمة في أغلب الأحيان عن اختلال في الهيكل الداخلي لها ، و إما خارجية مرتبطة بالمناخ الاقتصادي الذي تنشط فيه، و بالموازاة مع ذلك ، يمكن أن نبرز أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة:

- **المشكلات والصعوبات التنظيمية والقانونية:** ترتبط هذه المجموعة من الصعوبات بالإجراءات والتعقيدات الإدارية الخاصة بالإنشاء، التسجيل، الترخيص، التشغيل، الضرائب، تراخيص التصدير والاستيراد وغيرها من التعليمات الصادرة عن مختلف الأجهزة الحكومية.[8]

- **المشاكل والصعوبات التسويقية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلات على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، والتي تختلف باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم هذه الصعوبات والمشاكل فيما يلي[9]:

✓ انخفاض الإمكانيات المالية مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم القدرة على توفير معلومات حول السوق وأذواق المستهلكين، إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتجات وعدم استخدام وسائل الإعلان والإشهار؛

✓ تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو بفعل انخفاض أسعارها وخاصة السلع المنتجة في دول جنوب شرق آسيا التي غزت معظم الأسواق الدولية؛

✓ عدم توفر الحوافز المالية والإدارية بالقدر الكافي لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق؛

✓ عدم وجود شبكات تسويق ذات قدرة تنافسية عالية؛

✓ انخفاض جودة المنتجات في عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يصعب عملية تسويقها.

- **الصعوبات والمشكلات التمويلية:** يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة[10] في الحصول على التمويل اللازم لاستثماراتهم، وإذا توفرت مصادر التمويل فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات وتعقد إجراءاتها، ويمكن اختصار المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

✓ مشاكل متعلقة بالحصول على التكلفة الاستثمارية المناسبة للمشروع؛

✓ مشاكل متعلقة بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع؛

✓ مشاكل تتعلق بالضمانات التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان، فضلا عن عبء الفوائد.

و يمكن نلخص مجموعة أخرى من المشاكل و الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

---

[8] بركان دليلة، حايف سي حايف شيراز، حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة –، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 17- 18 أفريل 2012، ص 5 .

[9] عيسى بن ناصر، حاضنات الأعمال كلية لدعم وتنمية ا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 18، مارس2010، ص 60.

[10] نفس مرجع، ص 58.

- ✓ عدم الاهتمام صغار المتعامل الاقتصادي بالاستشارات و الدراسات الاقتصادية؛
- ✓ ضعف الأنظمة المعلوماتية على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدم قدرتها على مسايرة التطور التكنولوجي؛
- ✓ انتهاج النمط العائلي في تسيير المؤسسات دون الاهتمام بكفاءة المسير؛[11]
- ✓ عدم الاهتمام بالتكوين في العنصر البشري و تأهيل إطارات المؤسسة.

ثالثا: هيئات أخرى لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1. مركز التسهيل: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي 03 - 78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل 25 فيفري2003 ، و هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ،وضعت تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية أنذلك، التي تعرف الآن بوزارة الصناعة و المناجم و يعمل على تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- ✓ وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
- ✓ ضمان تسيير الملفات التي تحضى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة و المناجم؛
- ✓ إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية؛
- ✓ مرافقة أصحاب المشاريع لدى الهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعهم؛
- ✓ السهر على تطوير الثقافة المقاولتية؛
- ✓ تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع و المراكز البحث العلمي و شركات الاستشارة و مؤسسات التكوين مع الأقطاب التكنولوجية و الصناعية و المالية؛
- ✓ تثمين الكفاءات البشرية و ترشيد استعمال الموارد المالية.

2. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANDPME:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية وزارة الصناعة و المناجم و تتمثل مهامها في:

- ✓ القيام بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها؛
- ✓ تقديم الخبرة والاستشارة لأصحاب المؤسسات؛
- ✓ تقييم نجاعة تنفيذ البرامج الإقليمية و اقتراح التصحيحات الضرورية؛
- ✓ متابعة حركية قطاع المؤسسات (إنشاء، توقف، تغيير النشاط)؛

[11] Programme National de Mise à niveau des petites et moyennes Entreprises, Agence nationale de développements de la PME présentation du programme 2007,p 02.

- ✓ القيام بدراسات متعلقة بالمؤسسات؛
- ✓ التنسيق مع الهيئات المعنية لتطوير الابتكار التكنولوجي؛
- ✓ جمع واستغلال وإيصال المعلومة الخاصة بكل فروع نشاط المؤسسة؛
- ✓ التنسيق مع مختلف الهيئات المهتمة ببرامج إعادة التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI**: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 تتولى ترقية الاستثمارات الوطنية و الأجنبية وتطويرها و متابعتها منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به تسير صندوق دعم الاستثمار المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 هـ الموافق ل 20 أوت سنة 2001 تتأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء من كل الالتزامات التي تعهدوا بها.

4. **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ**: أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى القانون 96/296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 هـ الموافق ل 08 سبتمبر 1996 والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98/231 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 هـ الموافق ل 18 يونيو 1998 م، و يمكن تعريفها كما يلي : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة[12] .

عرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الآونة الأخيرة جملة من التدابير لتعزيز هذه الآلية التي تهدف إلى تشجيع و دعم الشباب أصحاب الأفكار الاستثمارية تصل تكلفتها 10.000.000 دج أي ما يعادل تقريبا 136.000 دولار أمريكي[13], من خلال منح امتيازات تشجيعية و تسهيلات عديدة تتمثل في:

- ✓ مساعدات مجانية (استقبال- إعلام – مرافقة – تكوين)؛
- ✓ امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال؛
- ✓ الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

حيث وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل و التشغيل و تضطلع بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية.

---

[12] المرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 13 يوليو 1998 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 51، المنشورة في 15 يوليو 1998، ص17.

[13] لخلف حسنة، مجلة العلوم الاقتصادية، جهاز دعم تشغيل الشباب آلية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب (مراد زمالي المدير العام للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب للأبحاث الاقتصادية)، عدد نوفمبر 2011، ص 40.

5. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**: أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96- 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، بالإضافة للمرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 يناير 2004 المعدل و المتمم بالمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 06-193 المؤرخ في 04 جمادى الأولى عام 1427 الموافق لـ 31 مايو سنة 2006 و يهدف هذا الجهاز لمساعدة الشباب المقاول على إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بتقديم الدعم المالي، و مرافقتهم في جميع مراحل الإنشاء مع تقديم الإرشادات و التوجيهات المناسبة خاصة تلك المتعلقة بالمجال الضريبي.

6. **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC**: يقوم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتسيير جهاز إحداث المشاريع من طرف البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة، و للاستفادة من هذا الجهاز يجب أن تتوفر في المستفيد الشروط التالية:
   - ✓ أن يتراوح عمر البطال حامل المشروع ما بين 35 و50 سنة؛
   - ✓ التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل المتواجدة بمقر السكن للحصول (بعد 06 أشهر) على بطاقة "طالب عمل"؛
   - ✓ إثبات الإقامة بالجزائر؛
   - ✓ عدم ممارسة عمل مأجور أثناء إيداع الملف؛
   - ✓ عدم ممارسة أي نشاط مهني للحساب الخاص منذ 12شهرا؛
   - ✓ عدم الاستفادة من مزايا الأنظمة الأخرى الخاصة باستحداث النشاط المهني؛
   - ✓ اكتساب مؤهلات و معارف أدائية لها علاقة مباشرة بالنشاط المراد القيام به؛
   - ✓ القدرة على تقديم مساهمة مالية شخصية لاستكمال تمويل المشروع؛
   - ✓ توجه هياكل المرافقة للبطالين ذوي المشاريع الذين لا يملكون وثائق تثبت اكتسابهم لمؤهلات مهنية و/أو معارف أدائية ذات علاقة مباشرة بالنشاط المراد القيام به إلى الهيئات المكونة بغية المصادقة على مكتسباتهم المهنية ،حيث يقوم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بهذه العملية و يمولها.

7. **صندوق ضمان القروض FGAR**: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في رمضان عام 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002، و هو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و بهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيبة المالية للاستثمارات المجدية و ذلك من خلال ضمان المؤسسات المحتاجة للتمويل المالي لدى البنوك التجارية.

8. **صندوق ضمان قروض الاستثمار CGCI**: أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم : 134/04 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق لـ 19 أفريل 2004، يهدف إلى ضمان القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق المجالات التالية:
   - ✓ الاستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات المتعلقة بإنشاء التجهيزات المؤسسة و توسيعها و تجديدها؛
   - ✓ الاستفادة من ضمانات الصندوق فيما يخص الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة و كذلك القروض الخاصة بالنشاطات التجارية.

المطلب الثاني: مدخل لحاضنات الأعمال

في هذا المطلب سنتطرق إلى نشأة و تعريف حاضنات الأعمال، بالإضافة إلى أنواعها و آلية عملها و مراحل احتضان المؤسسات الناشئة بها، كما سنبرز عوامل نجاح حاضنات الأعمال و آلية تقييم أدائها.

الفرع الأول: نشأة و تعريف حاضنات الأعمال

أولا: نشأة حاضنات الأعمال

تعود فكرة حاضنات الأعمال إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم Batavia في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عام 1959 عندما قام السيد (Joseph Mancuso) بتحويل مقر شركته بدافع الربح و الضرورة الاقتصادية و التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال تأجير وحداته لاحتضان المشاريع الناشئة مع تقديم النصائح والاستشارات لهم، و تطورت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة[14].

و في سنة 1984 قامت هيئة المشروعات الصغيرة الأمريكية (SBA) بوضع برنامج تنمية و إقامة عدد من الحاضنات، وفي هذا العام لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة فقط و التي ارتفع عددها بشكل كبير، خاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) عام 1985 من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين بإنشاء أول جمعية في هذا المجال[15]، و لقد سمحت الجهود المبذولة من طرف الهيئتين

[14] Hanadi Mubara Al-Mubaraki, "how valuable are business incubators? a case illustration of their performance indicators ", european, mediterranean & middle eastern conference on information systems 2011 (emcis2011), athens, greece, 30-31 may 2011, p 4.

[15] سفيان عبد العزيز، عائشة موزاوي، مداخلة بعنوان "دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري"، الملتقى الوطني حول إستراتجية تنظيم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 17- 18 أفريل 2012، ص 3.

السابقتين الذكر بتزايد عدد حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبلوغه حوالي 550 حاضنة أعمال خلال سنة 1997.

و أدى نجاح حاضنات الأعمال في الولاية المتحدة الأمريكية إلى انتقال تجربتها إلى الخارج حيث شهدت المملكة المتحدة خلال سبعينيات القرن العشرين ظهور حدائق العلوم والتكنولوجيا التي كانت على صلة بالجامعات، كما انتشرت هذه التجربة في أوروبا بفعل عمل الاتحاد الأوروبي، وتذكر الدراسات عن التجربة اليابانية في إقامة حاضنات الأعمال، أن أول حاضنة مشروعات تمت إقامتها في اليابان كانت في خلال عام 1982،حيث قامت الحكومة والشركات الخاصة الكبيرة بتنفيذ وإقامة أولى الحاضنات، ثم قامت بعد ذلك إدارة المدن والأقاليم المختلفة بإقامة عدد آخر من الحاضنات، أما بالنسبة للبلدان العربية فقد تأخر تبني مثل هذه الهيئات إلى سنة 1998، حيث أقامت مصر أول حاضنة أعمال تابعة لوزارة الصناعة، ثم توالى بعد ذلك ظهور هذه الهيئات في العديد من هذه البلدان ، و في هذا الإطار فقد ارتأت الجزائر أيضا أن تأخذ المفهوم الجديد سعيا منها إلى تنمية ثقافة العمل الحر وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل أهمية إستراتيجية قصوى في ظل الظروف الحالية، فسعت الجزائر إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال، منها القانون التوجيهي لسنة 2001 الذي رسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيته.

ثانيا: تعريف حاضنات الأعمال

- تعرف **الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) National Business Incubation** حاضنات الأعمال بأنها: " **هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين الخبرات، الأماكن، الدعم المالي لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات.**"[16]

- **تعريف الإسكوا**: (ESCWA) لقد وجدة الأمم المتحدة أن حاضنات الأعمال تشكل آليات ناجحة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ولاسيما تلك التي في طور الإنشاء ، واستنادا إلى إحدى منظماتها الإسكوا عرفت حاضنات الأعمال بأنها **حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة**

16 ريحان الشريف، هوام لمياء، مداخلة بعنوان " دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع و تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – التجربة الجزائرية بين الواقع و المأمول-"، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 17- 18 أفريل 2006، ص 10.

والاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقاتها للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة.[17]

❖ تعريف حاضنات الأعمال في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003م بأنها " **تمثل نمطاً جديدا للبنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها**[18].

❖ كما تم تعريفها من قبل مركز الإتحاد الأوروبي للشؤون الإستراتيجية وتقييم الخدمات على أنها " **منظمة تساهم في عملية إنشاء الشركات الناجحة من خلال تزويدهم بمجموعة شاملة ومتكاملة من الدعم، بما في ذلك منحهم مساحة بالحاضنة، خدمات دعم الأعمال التجارية**[19] .

كما تعرف حاضنات الأعمال بأنها :"**هي عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشات الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع**".[20]

من خلال مجموعة التعاريف المقدمة يمكن أن نعرف حاضنات الأعمال على أنها كيان قانوني يتمتع بالفكر الاقتصادي يعمل على تقديم مجموعة من الخدمات و الاستشارات، و يوفر الوسائل اللازمة و المرافق الضرورية لحاملي المشاريع الناشئة خاصة المبدعين منهم، بغية دعمهم و ترقية مؤسساتهم و تفادي الفشل في مرحلة الانطلاق.

---

[17] طبيب صالح، سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية " دراسة حالة حاضنة ورقلة، غرداية، الأغواط"، مذكرة ماستر، كلية العلوك الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 3.

[18] عبد الله سعد الهاجري، بحث بعنوان: "دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت"، الملتقى العربي حول تعزيز دور حاضنات الأعمال الصناعية و التكنولوجية في التنمية الصناعية، الجمهورية التونسية، 12 و 14 أكتوبر، ص 5.

[19] نفس المرجع، ص 5.

[20] علي سماوي، دور حاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جامعة المدية، جوان 2010، ص 7.

و لقد أدرج المشرع الجزائري مفهوم المحاضن (الحاضنات) في المشاتل، هذه الأخيرة تم تعريفها وفقا للمرسوم التنفيذي 03 – 78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل 25 فيفري2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها « **مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي** » وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و تتخذ المشاتل إحدى الأشكال التالية[21]:

- المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- ورشة الربط: و هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- نزل المؤسسات: هو هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

يلاحظ أن المشرع الجزائري قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحاضن (الحاضنات) تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات ، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم المعمول في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1–1): أشكال مشاتل المؤسسات حسب المشرع الجزائري

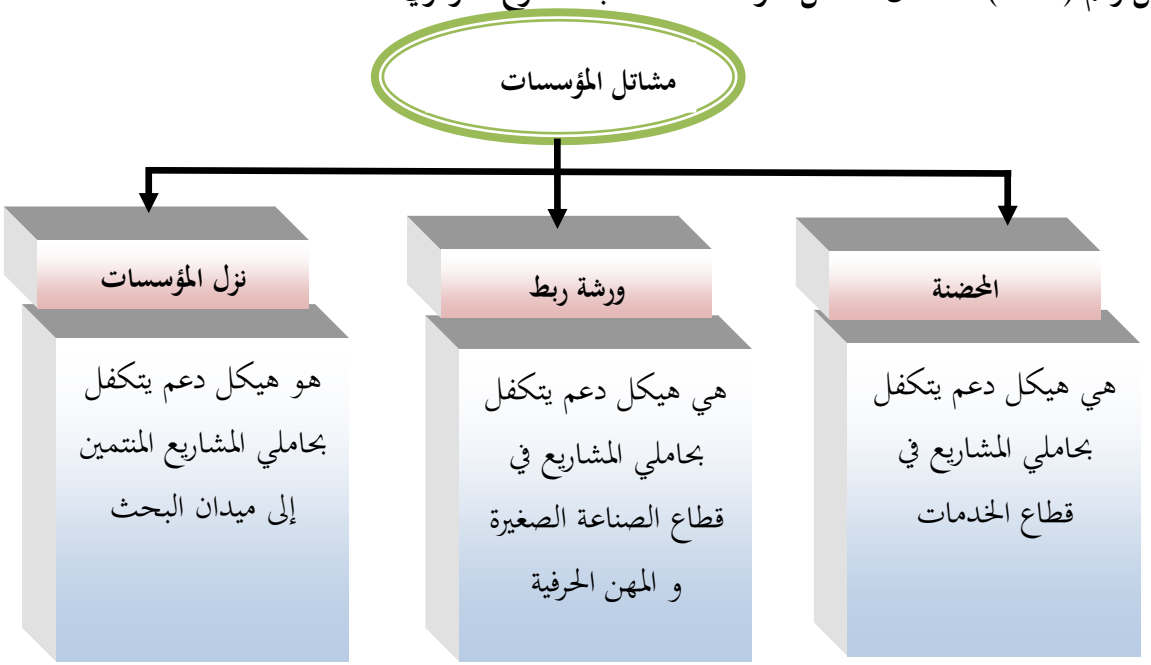

المصدر: زميت الخير،مساهمة حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (واقع التجربة الجزائرية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة آكلي محند أورابح، البويرة، 2015/2014، ص 64، بتصرف.

[21] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم03 –78 المؤرخ في 26 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي مشاتل المؤسسات، العدد 13، 2003، ص 14.

و في هذا الإطار فقد أنشأة الجزائر 30 مشتلة[22] للمؤسسات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-5: عدد مشاتل المؤسسات و مراكز التسهيل في الجزائر

	المشاتل	مراكز التسهيل
مشاتل مستغلة	30	16
مشاتل قيد التجسيد	11	4
المجموع	41	20

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، الصادرة عن المديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، العدد 29، نوفمبر 2016 ،ص 21.

الفرع الثاني: أهداف حاضنات الأعمال و أنواعها

أولا: أهداف حاضنات الأعمال

تهدف حاضنات الأعمال أساسا إلى احتضان المؤسسات الصغيرة و تعمل على تحقيق الآتي[23]:

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي؛
- المشاركة في الحركة الاقتصادية مكان تواجدها؛
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

و قصد بلوغ هذه الأهداف لابد أن تقوم الحاضنات ببعض المهام تتمثل في:

- استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة؛
- تسيير و إيجار المحلات الذي يضمن التوطين الإداري و التجاري للمؤسسات الحديثة النشأة؛
- تقديم الخدمات وذلك بتوفير التجهيزات المكتبية، أجهزة الإعلام الآلي و كذلك استقبال المكالمات الهاتفية و الفاكس؛

[22] نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة وزارة الصناعة و المناجم، الجزائر، العدد 29، نوفمبر 2016، ص 21.

[23] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم03 -78 المؤرخ في 26 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي مشاتل المؤسسات، العدد 13، 2003، ص 14.

كما تقوم بتوفير خدمات الكهرباء و الغاز والماء وتقديم الاستشارات القانونية، المحاسبية، المالية لأصحاب المؤسسات الحديثة النشأة.

مما سبق يتبين لنا أن حاضنات الأعمال توفر للمشروعات الصغيرة الناشئة فرصة النمو السريع داخل الحاضنة كما أنها و في نفس الوقت تحسن من فرص نجاحها فيكون أداؤها قوي عند تخرجها من الحاضنة.

ثانيا: أنواع حاضنات الأعمال

يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-6: أنواع حاضنات الأعمال

	حاضنات الأعمال حسب الهدف	حاضنات الأعمال حسب مجال النشاط	حاضنات الأعمال حسب الخدمة المقدمة
1	الأولية	حاضنات التكنولوجيا	شبكات المشاريع
2	الإقليمية	حاضنات التنمية الاقتصادية (المتخصصة)	مداخل المشاريع
3	الصناعية	حاضنة المشروعات العامة أو المختلطة	مسرعات المشاريع
4	القطاع المتخصص		حاضنة المشروع
5	التقنية		
6	البحثية		
7	الافتراضية		
8	الانترنت		

المصدر: رمضان الدويبي و آخرون، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003، ص 22.

و يمكن أن نعرف أبرزها في ما يلي[24]:

1. **حاضنات الأعمال العامة** : General / Mixed-use Incubators وتعنى بالتنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي تتواجد فيها، من خلال الاستمرار في تطوير الأعمال المختلفة، وتخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد، غير أنها تركز على مجالات التجديد والابتكار، وتؤسس حاضنات الأعمال العامة لهذا الهدف أصلا أو قد تنشأ لخدمة قطاع محدد ثم تتحول إلى حاضنة عامة.

[24] زايدي عبد السلام ، زايدي أبو سفيان، فاطمة مفتاح، حاضنات الأعمال التقنية و دورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة – عرض تجارب (ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18 و19 أفريل 2012، ص 12.

2. **حاضنات الأعمال المتخصصة** : Economic Development Incubators تعنى بصفة خاصة بتنمية بعض الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها، من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمنطقة أو تشجيع صناعات معينة فيها، أو خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل، أو لاستقطاب استثمارات من نوع خاص إليها.
3. **حاضنات الأعمال التقنية** : Technology Business Incubators وتختص بالتكنولوجيا ونشرها و مساعدة الأكاديميين والباحثين في مراكز الأبحاث والجامعات ليصبحوا رواد أعمال من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة وتدريبهم وتوفير الخدمات والاستشارات الأخرى اللازمة.

و يمكن تقسيم حاضنات الأعمال حسب الهدف الذي تنشأ من أجله إلى الأنواع التالية[25]:

- **الحاضنة الإقليمية:** تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات البشرية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة أقليات معينة أو شريحة من المجتمع مثل المرأة.
- **الحاضنة الدولية:** تعمل هذه الحاضنات على استقطاب رأس المال الأجنبي و إدارة عمليات نقل التكنولوجيا، كما تهدف إلى تشجيع عمليات التصدير إلى الخارج.
- **الحاضنة الصناعية:** تقام داخل منطقة صناعية بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات المغذية والخدمات المساندة حيث يتم فيها تبادل المنافع و المعارف بين المصانع الكبيرة و المؤسسات الصغيرة المنتسبة للحاضنة مع التركيز.
- **حاضنة القطاع المحدد:** تهدف هذه الحاضنة إلى خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو صناعات هندسية على سبيل المثال، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.
- **الحاضنة التقنية:** تتميز المشروعات الصغيرة داخل الحاضنة بمستوى التقنية المتقدم مع استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متقدمة.
- **الحاضنة البحثية:** عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل حرم جامعي أو مركز أبحاث لتطوير أفكار وأبحاث الأساتذة و الباحثين من خلال الاستفادة من الورش و المخابر الموجودة بالجامعة أو مركز البحث.
- **الحاضنة الافتراضية:** هي حاضنة بدون جدران، تقدم جميع الخدمات المعتادة باستثناء الإيواء أي العقار الذي يتوفر بالأنواع السابقة.

[25] نبيل محمد شلبي، ورقة عمل بعنوان "نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية"، ندوة حول واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، 8- 9 أكتوبر 2002، ص 5.

- **حاضنة الإنترنت:** تهدف إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال الإنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج، وتعود ريادة حاضنات الإنترنت إلى ديفيد ويثرول الذي أسس سنة 1995 حاضنة CMGI، و بيل غروس الذي أسس سنة 1996حاضنة Idéal LAB.

الفرع الثالث: تنظيم حاضنات الأعمال

أولا: آلية الاحتضان

1 – المؤسسات المرشحة للاحتضان: يتم اختيار المؤسسات التي تلتحق بالحاضنات وفق شروط و معايير نذكر أهمها[26]:

- المؤسسات الجيدة ذات النمو السريع والتي يمكن لها أن تنمو بالدرجة التي تسمح لها بالتخرج بنجاح خلال فترة لا تتعدى ثلاثة أعوام؛
- المؤسسات القائمة على المبادرات التكنولوجية المختلفة، واستخدام التقنيات الحديثة وإنتاج منتجات عالية الجودة؛
- المؤسسات التي تحقق الترابط والتكامل مع المشروعات القائمة؛
- المؤسسات التي ترغب في التحول من مشروعات حرفية إلى صناعات متطورة من خلال إدخال وسائل الإنتاج المتطورة؛
- لمؤسسات التي تحقق كسب وتكوين مهارات إدارية جديدة، وتسمح بتنمية المهارات الفنية المتخصصة.

و أوضحت التجارب العالمية، وجود عدة معايير فنية وشخصية لاختيار المشروعات في الحاضنات والمراكز التكنولوجية، و التي تتلخص في النقاط التالية:

- ✓ جودة فريق إدارة المشروع وتميزه بالرغبة في الإنجاز؛
- ✓ قابلية الفكرة (أو المشروع) للحصول على براءة اختراع؛
- ✓ واقعية وقابلية خطة المشروع للتحقيق؛
- ✓ قابلية المشروع للحصول على التمويل.

[26] زايدي عبد السلام ، زايدي أبو سفيان، فاطمة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2 – مراحل احتضان المؤسسات الصغيرة

تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من عمر هذه المشروعات على النحو التالي[27]:

- **المرحلة الأولى: مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط**

في هذه المرحلة، ومن خلال المقابلات الشخصية بين إدارة الحاضنة والمتقدمين بمشروعاتهم، يتم التأكد من:

- جديّة صاحب الفكرة (أو المشروع)، ومدى تطابق معايير الاختيار على مشروعاتهم؛
- قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع؛
- نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من الحاضنة وقدرة الحاضنة على توفيرها؛
- الدراسة التسويقية والخطط التي تضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق؛
- الخطط المستقبلية لتوسعات المشروع.

- **المرحلة الثانية: مرحلة إعداد خطة المشروع**

في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصادياً وفنياً وتسويقياً، يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع.

- **المرحلة الثالثة: مرحلة الانضمام للحاضنة وبدء النشاط**

في هذه المرحلة يتم التعاقد مع المشروع، ويخصص له مكان مناسب طبقاً لخطته.

- **المرحلة الرابعة: مرحلة نمو وتطوير المشروع**

و يتم خلالها متابعة أداء المؤسسات التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات و ورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

- **المرحلة الخامسة: مرحلة التخرج من الحاضنة**

و هي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع بالحاضنة، وذلك طبقاً لمعايير محددة للتخرج، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدراً من النجاح والنمو، وأصبح قادراً على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

يقاس نجاح الحاضنات بعدد المؤسسات الجديدة المتخرجة منها خلال فترة محددة، و التي تستمر في التطور بعد تخرجها لتصبح مؤسسات متوسطة أو حتى كبيرة، و بما تحققه من تشجيع المبادرات و تنمية روح

---

[27] شريف ريحان، ريم بونوالة، حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة –نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات–، الملتقى الوطني حول إستراتجية تنظيم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 17- 18 أفريل 2012، ص 7.

المخاطرة و خلق فرص عمل جديدة مع اجتذاب الصناعات المطلوبة و ما ينتج عن ذلك من أرباح مقبولة لمالكيها و عوائد إضافية للحكومة.

الشكل رقم 1-2: نموذج عمل الحاضنة

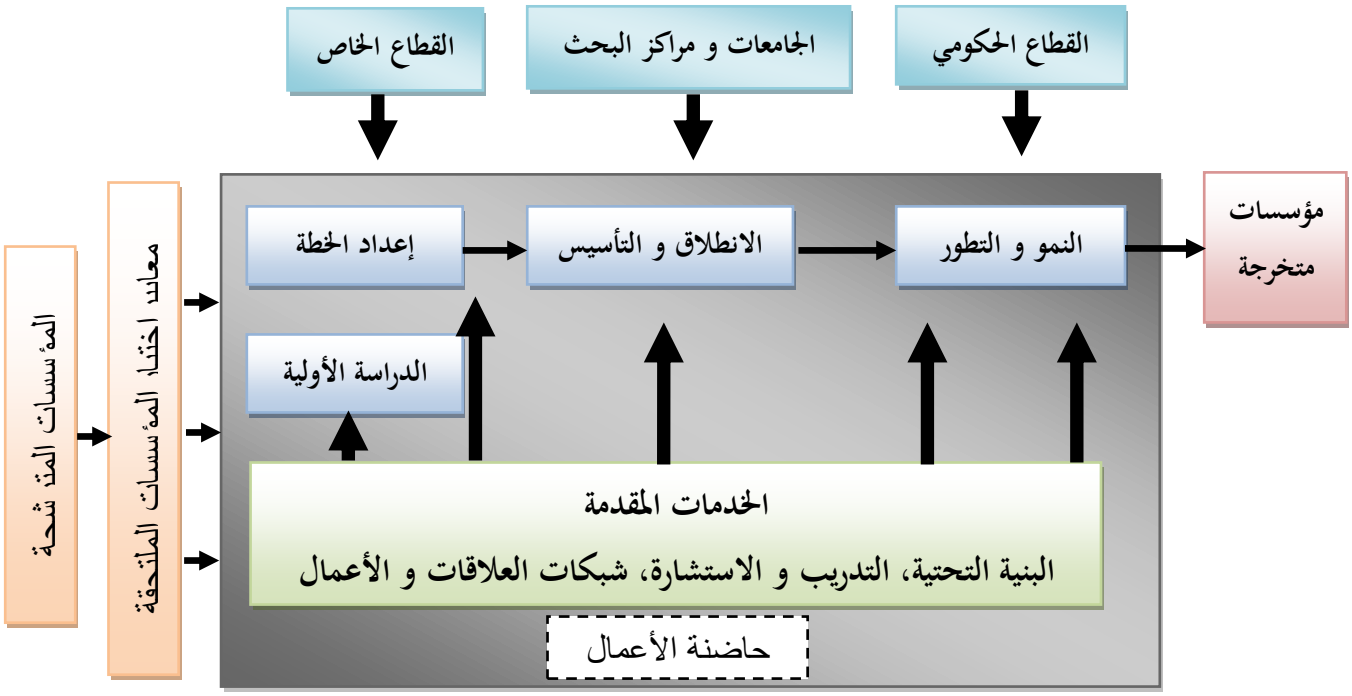

المصدر: طبيب صالح، سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية " دراسة حالة حاضنة ورقلة، غرداية، الأغواط"، مرجع سابق، ص 6.

ثانيا: تمويل الحاضنات

تعتمد الحاضنات في حصولها على التمويل اللازم قبل بلوغها مرحلة الاعتماد على التمويل الذاتي عموما من خلال الدعم المقدم من مختلف الهيئات العمومية والمؤسسات الخاصة والعلمية بالإضافة إلي منظمات مهنية ومتخصصة، و يأخذ التمويل المقدم من هذه الجهات و غيرها صيغا مختلفة و تكون أحيانا في شكل مباني أو مساهمات مالية حسب آلية معينة إضافة إلي العوائد المتأتية من الخدمات التي تقدمها الحاضنات لأصحاب المؤسسات الجديدة، و تتلخص مصادر التمويل في عوائد الإيجار وخدمات المقدمة للمؤسسات المنتسبة لحاضنة،عوائد الخدمات المقدمة لجهات الخارجية ،مساعدات وهبات تتلقها الحاضنة في شكل عيني أو نقدي من جهات مهتمة بالقطاع ،الرعاية.

و قد بين المشرع الجزائري مصادر تمويل مشاتل المؤسسات في المادة **22** من المرسوم التنفيذي رقم **03-78** المؤرخ في **25** فبراير سنة **2003** بأن ميزانية المشتلة تتضمن في باب الإيرادات مايلي:

- مساهمات الدولة؛
- عائدات الإيجار و الأتاوى المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف مشتلة المؤسسات؛
- الهبات و الوصايا.

ثالثا: عوامل نجاح الحاضنات: يعتمد نجاح حاضنات الأعمال التقنية في تحقيق الأهداف المرجوة منها على عدة عوامل نذكر من بينها[28]:

- ❖ كفاء مدير الحاضنة و قدرته على إدارتها بشكل فعال، فنجاح الحاضنة والمشروعات الملتحقة بها يتوقف إلى حد كبير على صفاته وأدائه ، ومدى ارتباطه بالمؤسسات المحتضنة؛
- ❖ ترابط الحاضنة مع المجتمع المحيط و مدى الدعم و التشجيع الذي تلقاه من مختلف الهيئات و المؤسسات، سواء عامة أو خاصة؛
- ❖ وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات تتناسب مع الظروف المحلية ودراسة جدوى اقتصادية للمشاريع، مع إمكانية توسعها مستقبلا؛
- ❖ الحصول على التمويل المناسب في أسرع وقت و بأقل تكلفة؛
- ❖ خلق صور ذهنية للنجاح يعتبر عاملا جوهريا في تنمية الحاضنة فهو يساعدها على التأقلم في المحيط الاقتصادي و كسب الثقة يؤهلها لجذب المتعاملين الاقتصاديين و المشاريع الجديد؛
- ❖ خلق بيئة أعمال داخل الحاضنة تسود فيها روح التعاون بين المشروعات المختلفة.

رابعا: طرق تقييم أداء حاضنات الأعمال: يرتكز تقييم أداء حاضنات الأعمال على مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ويمكن قياس أداء الحاضنات بواسطة مجموعة من المؤشرات و التي نلخصها في النقاط التالية[29]:

- ✓ عدد المؤسسات التي تم احتضانها والتي حققت نجاحا معتبرا بعد تخرجها من الحاضنة؛
- ✓ عدد الوظائف التي تم أنشأت من خلال الحاضنة، و يقاس بعدد الوظائف التي يتم إنشائها في المؤسسات المحتضنة كل عام حتى نهاية العام الثالث؛
- ✓ الاستثمارات المحلية و الحكومية في إقامة الحاضنة و العمليات الأولية، و يقاس هذا المؤشر بحجم الاستثمارات التي يتم توفيرها لأعمال الحاضنة و المشروعات كل عام؛
- ✓ النتائج الميدانية و تقييم المستفيدين من الحاضنة لجودة و فائدة الخدمات المقدمة لهم، و يقاس هذا المؤشر من خلال معدلات الاستجابة لاستطلاعات الرأي و تقييم الأنشطة و الخدمات المقدمة؛

[28] زايدي عبد السلام ، زايدي أبو سفيان، فاطمة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[29] نفس المرجع ، ص 18.

- ✓ قدرة الحاضنة على الاستمرارية و التمويل الذاتي، و تقاس من خلال حجم عوائد الحاضنة و نسب تكاليف الأداء المخطط له بالنسبة إلى هذه العوائد وفرص الوصول إلى نقطة التعادل المالي؛
- ✓ حجم الضرائب و المدفوعات التي يؤديها أصحاب المشروعات بالحاضنة و الشركات المتخرجة منها إلى الدولة، و تقاس بمعدلات و حجم عوائد الضرائب و المقتطعات الأخرى التي تدفعها الشركات و المؤسسات التي ساعدت الحاضنة على إقامتها؛
- ✓ القدرة البنائية للحاضنة و تأثيرها في المجتمع المحيط بها من خلال التغير في المعتقدات والمعطيات الثقافية والاجتماعية عن العمل الحر و إقامة مؤسسات جديدة، و كذلك قدرتها في ربط بين الصناعة و البحث العلمي و تقاس من خلال استطلاع رأي المهتمين و الشركاء في تقديم الخدمات و من خلال زيادة عدد العقود التي ساهمت في وضعها الحاضنة بين الصناعة و البحث العلمي والجامعات.

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية لحاضنات الأعمال و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بعد تصفحنا و إطلاعنا على مختلف المذكرات و رسائل التخرج، و كذلك مختلف البحوث العلمية من مقالات و مداخلات، فإننا سنتطرق في هذا المبحث إلى تناول بعض الدراسات العربية و الأجنبية التي لها نفس موضوع دراستنا مع إبراز و جهات النظر المختلفة لكل دراسة مع ذكر أوجه التشابه و الاختلاف بين دراستنا وبقية الدراسات.

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

سنتطرف في هذا المطلب لبعض الدراسات العربية و الأجنبية، و التي تطرق لموضوع حاضنات الأعمال بغرض الاستفادة من إيجابياتها وتفادي سلبياتها في دراستنا الحالية.

الفرع الأول: الدراسات العربية

1- فاطمة الزهراء سماعيلي، دور حاضنات الأعمال في تفعيل الروح المقاولاتية لحاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دراسة عينة من مشتلتي المؤسسات (بسكرة ، ورقلة)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.

- هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة حاضنات الأعمال في تفعيل الروح المقاولاتية لحاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، و استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في الجزء النظري من الرسالة، أما في الجزء التطبيقي منها فقد اختارت عينة مكونة من مشتلتي ورقلة و بسكرة، و قد استخدمت أد وات الاستبيان والمقابلة والملاحظة وتم توزيع 60 استبيانا واسترجاع 31 استبيان، و توصلت للنتائج التالية:
  - ✓ يتميز حاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من الروح المقاولاتية في المشاتل محل الدراسة؛
  - ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال ليس لها دور في تفعيل الروح المقاولاتية في المشاتل محل الدراسة؛
  - ✓ لا توجد فروق إحصائية في تصور أفراد عينة الدراسة حول درجة الروح المقاولاتية تعزى إلى متغير الجنس؛
  - ✓ لا توجد فروق إحصائية في تصور أفراد عينة الدراسة حول درجة الروح المقاولاتية تعزى إلى متغير العمر؛

2- طبيب صالح، سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية، دراسة حالة حاضنات ورقلة- غرداية- الاغواط، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

- تطرقت الدراسة إلى توضيح أهمية حاضنات الأعمال في الاقتصاديات دول العالم ودفع عجلة التنمية و كذلك الوقوف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر والتعرف على مستوى الدعم الذي تقدمه الدولة بمؤسساتها لإنجاح هذه الأخيرة و قيامها بالدور المنوط بها.
- و لقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري من المذكرة، و بغرض معرفة سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر، رأى الباحث ضرورة تجسيد ذلك من خلال دراسة استبيان، وقد وقع اختياره على ثلاث حاضنات أعمال " ورقلة؛ غرداية؛ الاغواط" و خلص للنتائج التالية:

✓ حاضنات الأعمال عبارة عن منظومة متكاملة من المكاتب، التجهيزات، الخدمات، التسهيلات، الآليات المساندة و الدعم و الاستشارة، تهدف إلى توفير الدفع الأولى الضروري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأصحاب المشاريع لتخطي أعباء و أخطار مراحل التأسيس، و مضاعفة فرص البقاء و النجاح؛

✓ محدودية نجاعة حاضنات الأعمال في الجزائر كان نتيجة لاستنساخ تجارب عالمية دون محاولة تكييفها مع خصوصيات الاقتصاد الوطني؛

✓ دعم الدولة و الجهات الوصية للحاضنات لا يزال بعيد كل البعد عن المستوى المطلوب، فهو بحاجة ماسة لإعادة النظر لزيادة فعاليته؛

✓ لا تقوم حاضنات الأعمال في الجزائر بالدور المنوط بالمحاضن (تقديم الدعم قبل و بعد الإنشاء)، إنما تقوم بدور المشاتل (تقديم الدعم بعد الإنشاء).

3- بن ناصر محمد، دور حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "دراسة حالة مشتلة المؤسسات (محضنة بسكرة)"، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

- استمد الباحث دراسته من العلاقة المتشابكة بين حاضنات الأعمال و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل نجاح هذه الأخيرة من أجل تحقيق تنمية مستدامة.
- و لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهج التاريخي و الذي تناول فيه نشأة حاضنات الأعمال، و كذلك استخدم المنهج التحليلي في الاستدلال أو الاستنتاج القائم على أساس التجربة وخلص لجملة من النتائج:

✓ تعد حاضنات الأعمال من الأساليب الحديثة لتبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ لحاضنات الأعمال دور فعال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وزيادة قدرتها التنافسية في ظل إستراتجية وطنية واسعة للتنمية الاقتصادية؛

✓ أساس نجاح المؤسسات المحتضنة هو التسيير الجيد للحاضنة، حيث ينعكس هذا على المشاريع المحتضنة من خلال ربطها مع أفضل الشركاء التجاريين والصناعيين والتقنيين والخبراء؛

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

1- Oualid Chortani, le rôle moteur d'accompagnement des pépinières d'entreprises en tunisie, les pratiques d'accompagnement entrepreneurial : 3ème rencontre entre acteurs des réseaux d'accompagnement et chercheurs lille, le 11 avril 2013.

- ركزت هذه الدراسة على تطوير المهارات اللازمة لدى منشئ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس و ذلك لتحقيق النجاح المرجو منها، و بعث ثقافة الروح المقاولاتية بينهم، كما تناولت الدراسة أهم مراحل إنشاء المؤسسات و شروط نجاحها بالاعتماد على الآليات المتاحة و المتمثلة في المشاتل و إبراز الدور الذي تقوم به.
- كما استخدم الباحث النموذج الوصفي في تقديم العناصر الرئيسية لتحديد المفاهيم الأساسية للمشاتل وفي تحديد الوسائل اللازمة لاكتساب الثقافة المقاولاتية.
- و خلصت الدراسة إلى أنه نتيجة للدور الذي تلعبه المشاتل في تونس من مرافقة للمشاريع و الفكر المقاولاتي الذي تعتمد عليه فإنه يمكن للمؤسسات التونسية أن تصمد أمام ضغوط المنافسة الخارجية.

2- Aruna Chandra, Business incubation in the united states, china and brazil: a comparison of role of government, incubator funding and financial services, Networks financial institute, Indiana state university, wp-29, November 2007.

- اتصفت هذه الدراسة بالمقارنة بين التجارب العالمية لحاضنات الأعمال في كل من الولايات المتحدة، الصين و البرازيل من خلال أوجه التشابه و الاختلاف بينها بالتركيز على مصادر تمويل الحاضنة و الخدمات التي تقدمها هذا من جهة، و من جهة أخرى دور الحكومة و تأثيرها على إستراتجية الحاضنة نتيجة لتأثر بالقرارات السياسية.
- و خلصت الدراسة أنه توجد أوجه تشابه عديدة منها نوع الحاضنات الموجودة في هذه الدول فنجد منها: ذات التكنولوجيا الفائقة، متخصصة، وكذلك فيما يخص التركيز الاستراتيجي لعمل الحاضنة فمجملها يصب في التنمية الاقتصادية، كما توجد أوجه اختلاف خاصة في طريقة إدارة الحاضنة فالحاضنات الصينية تدار من الطرف الحكومة إلى حد كبير و ذات مباني بمساحة كبيرة فهي تحتضن ما بين 100 و 150 مؤسسة ناشئة، بينما متوسط نظرائهم البرازيليون فهو ما بين 15 إلى 20 مؤسسة ناشئة.

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة

بعد عرض الدراسات السابقة العربية منها و الأجنبية، سنركز في هذا المطلب على أوجه الاختلاف و التشابه بين الدراسات السابقة و دراستنا الحالية و بما تتميز به عنها.

الفرع الأول: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

الجدول رقم 1-7 : أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

الدراسات السابقة	مكان الدراسة	الزمان	العينة المدروسة
الدراسة الحالية	مشاتل المؤسسات لكل من الولايات التالية: البيض ،بسكرة،أم البواقي،خنشلة، عنابة، غرداية، ورقلة،وهران	سنة 2017	المؤسسات المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات
دور حاضنات الأعمال في تفعيل الروح المقاولاتية لحاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دراسة عينة من مشتلتي المؤسسات (بسكرة ، ورقلة)	مشتلتي المؤسسات بسكرة ، ورقلة	سنة 2016	حاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحتضنين من قبل مشتلتي ورقلة وبسكرة
سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية	مشاتل المؤسسات ورقلة، غرداية، الاغواط	سنة 2013	موظفي الحاضنات الثلاث وضمت هذه العينة 34 موظفا من هذه الحاضنات
دور حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "دراسة حالة مشتلة المؤسسات (محضنة بسكرة)"	محضنة بسكرة	سنة 2016	استخدم المنهج التحليلي في الاستدلال أو الاستنتاج لتشخيص الدور الذي تلعبه محضنة بسكرة في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
Le rôle moteur d'accompagnement des pépinières d'entreprises en Tunisie, les pratiques d'accompagnement entrepreneurial	مشاتل تونس	11 أفريل 2013	المؤسسات المحتضنة من قبل مشاتل تونس
Business incubation in the UNITED STATES, CHINA AND BRAZIL: A comparison of role of government, incubator funding and financial services	الولايات الأمريكية، الصين والبرازيل	سنة 2007	محاضن المؤسسات في كل من الولايات الأمريكية، الصين والبرازيل

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني : مقارنة الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية

يوجد تشابه كبير بين دراسة فاطمة الزهراء سماعيلي و دراستنا الحالية في بلوغ هدف المرجو منها المتمثل في تفسير الدور الذي تلعبه حاضنات الإعمال من خلال الخدمات و التسهيلات التي تقدمها لحاملي المشاريع وكذلك من حيث العينة المدروسة، غير أنها تختلف مع الدراسات الأخرى، فدراسة طبيب صالح اهتمت بالدعم الذي تتلقاه الحاضنات من قبل الحكومة أو مراكز البحث و حتى الدعم المؤسساتي، فكانت عينته المدروسة موظفي مشاتل المؤسسات في كل من ورقلة، غرداية و الأغواط، في حين نجد أن دراسة بن ناصر محمد أعدت بالطريقة الكلاسكية و أعتمد على المنهج الوصفي في جميع فصولها.

أما فيما يخص الدراسات الأجنبية، اهتمت الدراسة الأولى بمشاتل المؤسسات التونسية و اختارت المؤسسات المحتضنة من قبل هذه المشاتل عينة لها، أما الدراسة الثانية فقد كانت عبارة عن مقارنة بين تجارب لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين و البرازيل و اختارت نماذج من حاضنات الأعمال في هذه الدول عينة لها.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بحاضنات الأعمال مبرزين مختلفة التعاريف الخاصة بها مع التركيز على تعريف المشرع الجزائري لها ضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الذي وضح أشكالها، مهامها ، أهدافها وصولا لتنظيم عمل حاضنات الأعمال و مراحل احتضان المؤسسات الناشئة بها.

و نظرا للعلاقة المتشابكة بين حاضنات الأعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل نجاح هذه الأخيرة من أجل تحقيق تنمية مستدامة، فكان لابد أن نتطرق إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مختلف جوانبه بالتركيز على المعايير المحددة لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مبرزين بذلك التعريف الجزائري لها، مرورا بواقع القطاع في الجزائر.

كما اعتمدنا في دراستنا الحالية على مجموعة من الدراسات السابقة للاستفادة من إيجابيتها و تفادي سلبيتها ، و هذا بغرض الإلمام بجميع جوانب الدراسة.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لبعض حاضنات
الأعمال الجزائرية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى لتحديد بعض المفاهيم حول حاضنات الأعمال وكذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العلاقة المتشابكة بينهما و كذا إبراز مختلف العناصر و المهام المنوطة بهما، سنقوم في هذا الفصل باختبار و معرفة مدى تطابق هذه المفاهيم والقواعد النظرية مع الواقع التطبيقي، من خلال الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات الناشئة و المحتضنة من طرف حاضنات الأعمال الجزائرية، مع التركيز على أراء مدراء الحاضنات للإلمام بجميع جوانب الدراسة.

و يهدف هذا الفصل إلى دراسة مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتسليط الضوء عل الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في الجزائر تجاه المؤسسات المحتضنة، و نظرة هذه المؤسسات للخدمات التي تقدمها الحاضنات، بواسطة استمارات استبيان وزعت المؤسسات المحتضنة، وقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول : طريقة و أدوات جمع المعلومات.
- المبحث الثاني: تحيل النتائج و تحليلها.

المبحث الأول : طريقة و أدوات الدراسة

سنتناول في هذا المبحث طبيعة الدراسة وعرضا لمجتمعها و التحليل الخاص بها، كما سنتطرق كذلك لمصادر بيانات الدراسة و أدواتها، ثم نستعرض نتائج اختبار الصدق و الثبات لأداة الدراسة، إجراءاتها، حدودها و الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات بغرض اختبار فرضياتها.

المطلب الأول: طريقة جمع المعلومات

يتناول هذا المطلب مجتمع و عينة الدراسة، بالإضافة إلى مصادر الحصول على البيانات التي تم استخدامها و الأدوات المتبعة في جمعها.

الفرع الأول: المجتمع المدروس و عينة الدراسة

أولا: المجتمع المدروس

كل مشاتل المؤسسات الموجودة في الجزائر عبر الولايات التالية: عنابة، وهران، غرداية برج بوعريريج، بسكرة ،ميلة ، سيدي بلعباس، ورقلة، باتنة، أدرار، البيض، أم البواقي، البويرة، تيارت وبشار.

ثانيا: عينة الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة يجب التركيز في اختيار العينة المدروسة و المتمثلة في المؤسسات المحتضنة من قبل حاضنات الأعمال نظرا لعلاقتها المباشرة معها، و التي تعكس الصورة الواقعية لحالة حاضنات الأعمال في الجزائر ،حيث يمثل عدد المشاريع المحتضنة مؤشر الأداء الرئيسي لحاضنات الأعمال، بالإضافة على التركيز على مدراء و موظفي الحاضنات لتسليط الضوء أكثر و الإلمام بالمعوقات التي تواجه عملها، معتمدين على التنقل الميداني للحاضنات، و إجراء مكالمات هاتفية بجميع الأطراف ذوي العلاقة، بالإضافة إلى استعمال الإيميل لإرسال و استقبال الاستبيان.

وفقا لآخر الإحصائيات الرسمية لوزارة الصناعة و المناجم، فإن المؤسسات المحتضنة من قبل المشاتل و التي تمثل بالنسبة لنا العينة المستهدفة للدراسة موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 2-1: توزيع المؤسسات المحتضنة حسب مشاتل المؤسسات الموجودة في الجزائر

مشاتل المؤسسات	عدد المشاريع المحتضنة
أدرار	05
البيض	13
برج بوعريريج	04

عناية	09
بسكرة	06
ميلة	04
وهران	13
باتنة	11
خنشلة	03
سيدي بلعباس	04
غرداية	06
ورقلة	05
أم البواقي	10
المجموع	**93**

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة وزارة الصناعة و المناجم، الجزائر، العدد 29، نوفمبر 2016.

و بعد تحديد العينة و بغرض إجراء هذه الدراسة، فقد قمنا خلال شهري مارس و أفريل من نفس السنة بتوزيع الاستبيان حسب ما هو موضح في الجدول التالين:

الجدول رقم 2-2: توزيع الاستبيان على المؤسسات المحتضنة

مشاتل المؤسسات	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة
أدرار	05	00
البيض	13	01
برج بوعريريج	04	00
عناية	09	09
بسكرة	06	03
ميلة	04	00
وهران	13	07
باتنة	11	00
خنشلة	03	02
سيدي بلعباس	04	00
غرداية	06	05
ورقلة	05	00
أم البواقي	10	07
المجموع	**93**	**34**

المصدر: من إعداد الطالب.

ثالثا: متغيرات الدراسة

- **المتغير المستقل يتمثل في حاضنات الأعمال**
- **المتغير التابع يتمثل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

و سنوضح العلاقة التي تربط المتغير المستقل بالمتغير التابع من خلال الشكل التالي:

الشكل 2-1 : العلاقة بين متغيرات الدراسة

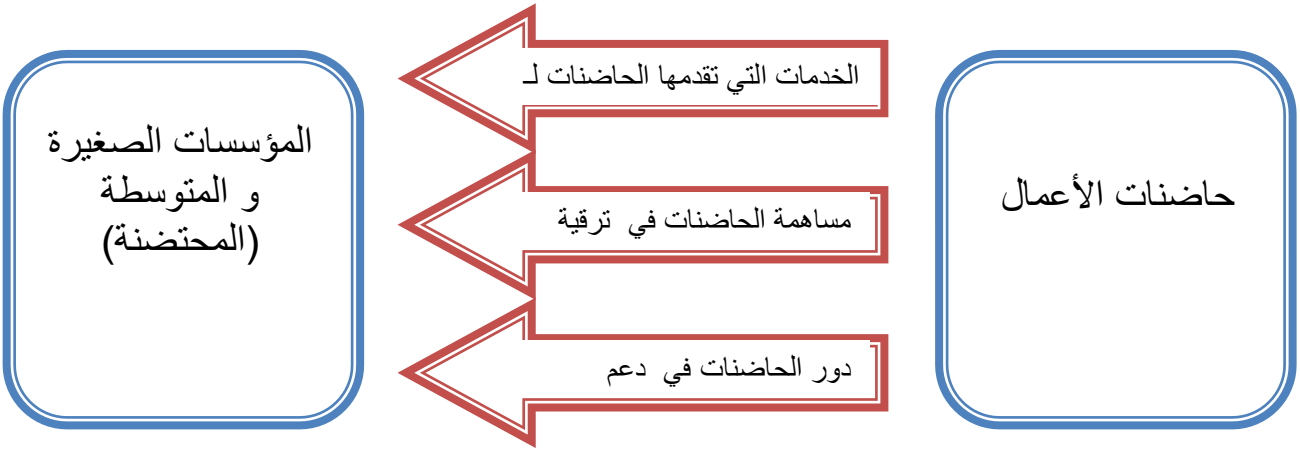

المصدر: من إعداد الطالب.

الفرع الثاني: الطرق المتبعة في الدراسة

أولا : أدوات جمع البيانات

✓ اعتمدنا على المقابلة، وقد تمت مع مدراء حاضنات الأعمال، و بعض الموظفين بها، وذلك بإعداد أسئلة المقابلة بغرض جمع البيانات المطلوبة للدراسة، و أخذ فكرة واضحة حول واقع حاضنات الأعمال في الجزائر، وذلك و تعد هذه المرحلة بمثابة مرحلة استكشاف و بداية التشخيص الفعلي و الواقع الحقيقي لحاضنات الأعمال الجزائرية.

✓ كما استخدمنا الاستبيان من أجل جمع المعلومات الخاصة بالمبحوثين، ونظرا لضرورة دقة المعلومات فضلنا الاعتماد على استمارة الاستبيان، أي تدوين الإجابات من طرف أصحاب المؤسسات و كذلك شرح الأسئلة لهم (إذا لم يفهم أي سؤال من طرفهم)، بالإضافة لضرورة كسب الوقت.

حيث تم إعداد استمارة استبيان موجهة لمدراء المؤسسات المحتضنة من خلال 28 سؤال البعض منها مفتوح و البعض الآخر مغلق في حين البعض نصف مفتوح تم تقسيم الاستمارة إلى 05 محاور:

- ✓ **المحور الأول**: يتضمن المعلومات الشخصية مثل الجنس، السن، المستوى التعليمي، كيفية التعرف على الحاضنة.
- ✓ **المحور الثاني**: يتضمن مجموعة أسئلة متعلقة بالتجهيزات و المرافق التي توفرها الحاضنات الأعمال.
- ✓ **المحور الثالث**: يتضمن الخدمات الاستشارية التي تقدمها الحاضنات الأعمال.
- ✓ **المحور الرابع**: يتضمن الأسئلة المتعلقة بمدى مساهمة حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات المحتضنة
- ✓ **المحور الخامس**: يتضمن بقية الأسئلة المتعلقة بالخدمات المساعدة في الحصول على التمويل.

و قد تم إعداد أسئلة الاستبيان على أساس مقياس ليكارت الثلاثي و الذي يحمل ثلاث إجابات (غير موافق، محايد، موافق)، وذلك لقياس فقرات الاستبيان، حيث وضعنا القيم (3،2،1) مقابل (غير موافق، محايد، موافق) على التوالي:

و حسب مقياس ليكارت الثلاثي يكون المتوسط الحسابي المرجح كما يلي:

الجدول 2-3: ليكارت الثلاثي

مجال المتوسط الحسابي المرجح	المستوى الموافق له	العبارات الموافق له
من 1إلى 1,66	منخفض	غير موافق
من 1,67 إلى 2,33	متوسط	محايد
2,34 إلى 3	مرتفع	موافق

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام SPSS ، الطبعة الأولى، مكتبة خوارزم العلمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 538.

ثانيا: صدق و ثبات الاستبيان

- **صدق الاستبيان**: و المقصود بصدق الاستبيان هو قدرته على قياس ما صمم لأجله و لا شيء غير ذلك، وكذلك وضوح فقراته و شمولها لكل العناصر التي يجب أن يشملها الاستبيان[1]، و بغرض تحقيق ذلك فقد اعتمدنا على الصدق الظاهري بعرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة و المختصين لإبداء ملاحظاتهم وآرائهم حول العبارات و الفقرات التي يحتويها، و مدى ملاءمتها و قياسها للمحور الذي تغطيه.
- **ثبات الاستبيان**: و المقصود بالثبات هو إلى أي درجة يعطي الاستبيان نتائج متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها[2].

[1] أحمد عودة عبد المجيد، مفاهيم التقويم و القياس و الأداء، الحلقة العلمية قياس الأداء في العمل الأمني، الرياض، 2013، ص 15.

[2] نفس المرجع، ص 15.

كما يعبر عنه مدى انسجامه و استمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة، فالاستبيان الثابت هو الذي لا تقل درجة ثباته عن 70%، و لتحقيق ذلك قمنا بقياس المعامل ألفا كرونباخ و جاءت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 2-4: نتائج اختبار ثبات الاستبيان

المحاور	المعامل ألفا كرونباخ
المرافق و التجهيزات	0.74
خدمات استشارية	0.86
خدمات التكوين و عوامل ترقية المؤسسة	0.53
الخدمات المساعدة في الحصول على التمويل	0.74
معامل الثبات الكلي	0.717

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

بما أن الغاية من جمع المعلومات هو تحليها و تفسيرها، فإننا اعتمدنا مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحقيق غايات الدراسة و اختبار فرضياتها، حيث تم تفريغ المعلومات و البيانات عن طريق برنامج Excel وإدخالها في برنامج Spss21 و استخراج القيم الإحصائية التالية، وفقا للخطوات التالية:

الفرع الأول: الإحصاء الوصفي

- ✓ التوزيع التكراري و النسب المئوية و الرسوم البيانية؛
- ✓ المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة؛
- ✓ الانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت القيم حول أوساطها.

الفرع الثاني: الإحصاء الاستدلالي

- ✓ اختبار الفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات فقرات الاستبيان؛
- ✓ الانحدار الخطي البسيط و المتعدد لاختبار الفرضيات؛
- ✓ اختبار كولوموجروف-سيمرنوف لمعرفة نوع البيانات إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية و تحليلها

سنقوم في هذا المبحث بعرض نتائج الدراسة الميدانية و اختبار الفرضيات تم تفسير و تحليل النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: نتائج الدراسة الميدانية

نحاول في هذا المطلب القيام بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية و البرامج المستعملة في معالجة البيانات التي تم جمعها.

الفرع الأول: حسب بيانات المحور الأول

أولا: من حيث الجنس

الجدول رقم 2-5: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة المئوية (%)
ذكر	25	73.53
أنثى	09	26.47

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج SPSS.

الشكل البياني رقم 2-2: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

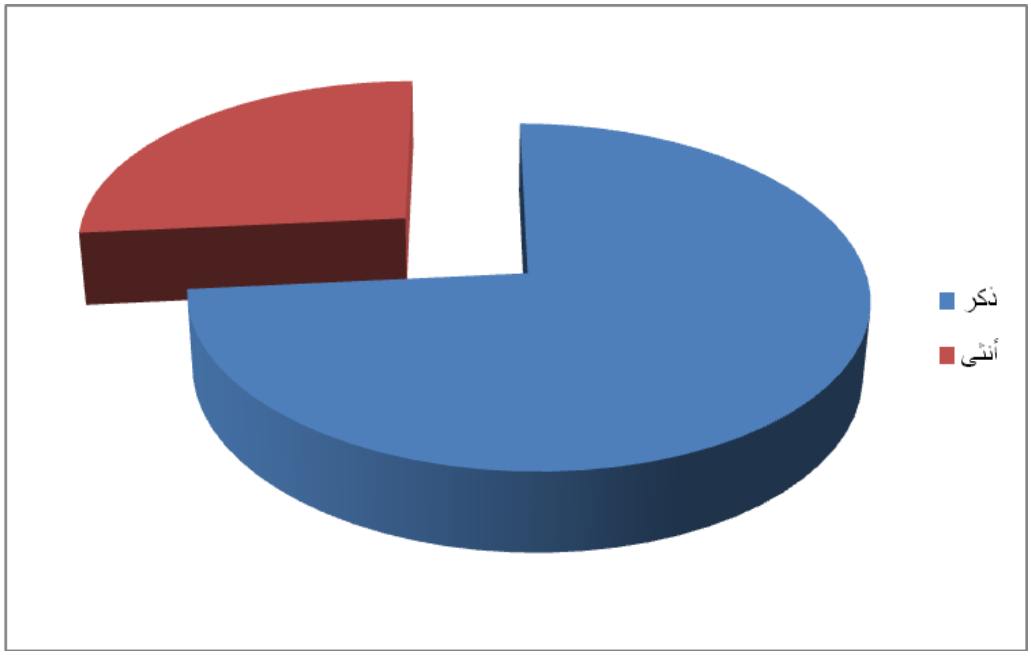

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج excel.

نلاحظ من خلال الجدول أن 53.37 % من مسؤولي المؤسسات المحتضنة هم ذكور، بينما بلغت نسبة الإناث 26.47 % من مجموع العينة، مما يدل على أن إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة ليست حكرا على الرجال فقط، فالمرأة أيضا يمكنها إنشاء مؤسستها الخاصة و لكن بمعدلات منخفضة ويمكن تفسير ذلك بطبيعة الأنشطة التي تتطلب توفر العديد من النقاط الأساسية خاصة في بعض الميادين، كما أن عملية إنشاء مؤسسة جديدة يتطلب الكثير من الجهد و الوقت الذي يصعب على المرأة توفيرها خاصة في ظل تحملها مسؤوليات أخرى كمسؤولية الأسرة مثلا.

ثانيا: من حيث العمر

الجدول رقم 2-6: توزيع عينة الدراسة حسب العمر

البيان	التكرار	النسبة المئوية (%)
من 19 إلى 35 سنة	16	47.06
من 36 إلى 50	16	47.06
أكثر من 50 سنة	02	5.88

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج SPSS.

الشكل البياني رقم 2-3: توزيع عينة الدراسة حسب العمر

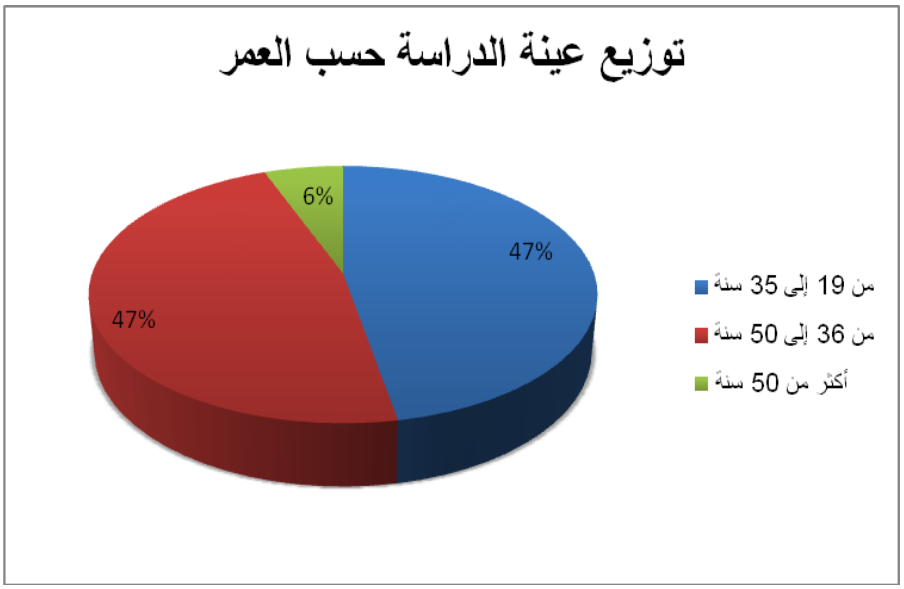

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج excel.

يظهر من خلال الجدول رقم 2-6 و كذلك الشكل البياني رقم 2-3 الفئة العمرية ما بين 19 إلى 35 سنة و الفئة العمرية الثانية التي تمثل من 36 إلى 50 سنة متساويتن في هذه العينة، و هو ما يفسر بأنه من سن 19 إلى 50 مهتمين أكثر من غيرهم من الفئات العمرية الأخرى بعمل حاضنات الأعمال، فنلاحظ بأن أصحاب المؤسسات المحتضنة الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة لا يمثلون سوى 5.88%.

ثالثا: من حيث المستوى الدراسي

الجدول رقم 2-7: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي

البيان	التكرار	النسبة المئوية (%)
ابتدائي	00	00
متوسط	00	00
ثانوي	09	26.47
جامعي	22	64.70
تكوين مهني	03	08.83
بدون مستوى	00	00

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج SPSS.

الشكل البياني رقم 2-4: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي

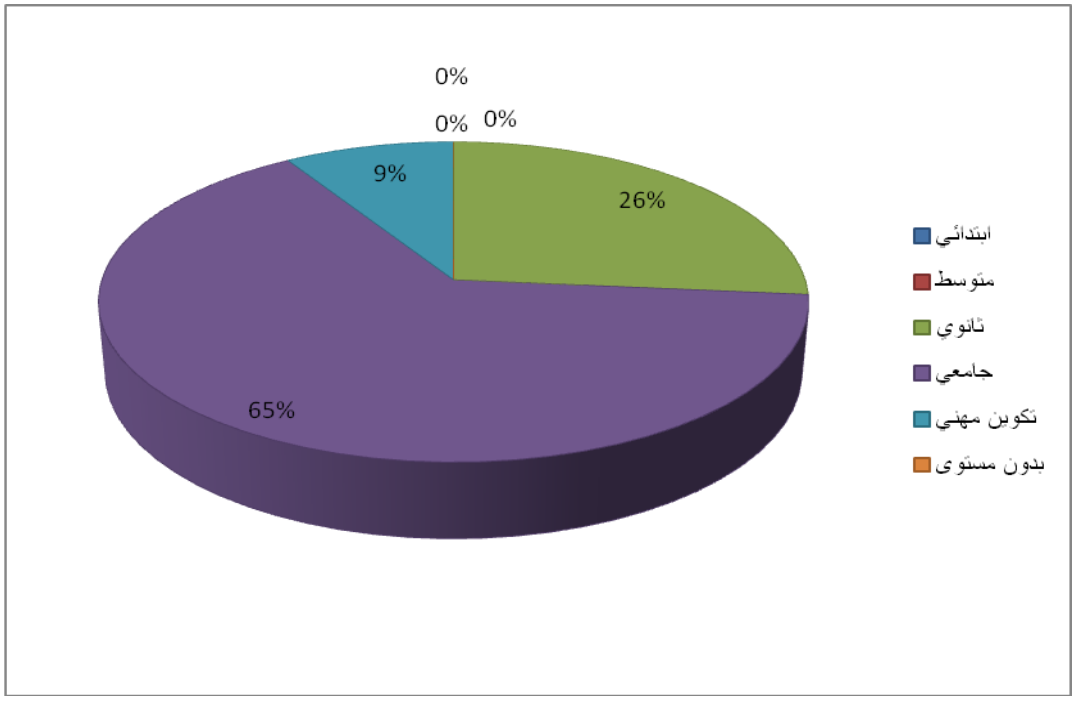

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج excel.

يبين الجدول 2-7 و الشكل البياني 2-4 أعلاه أن حاملي المشاريع المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات أغلبهم من ذوي المستوى الجامعي بنسبة تقارب 65% ، كما نلاحظ وجود ذوي المستوى الثانوي بنسبة معتبرة تقدر بـ 26.47% ، ونسبة أقل خريجي التكوين المهني بنسبة 8.83%، و لا وجود لبقية المستويات الأخرى.

رابعا: من حيث كيفية التعرف على حاضنة الأعمال

الجدول رقم 2-8: توزيع عينة الدراسة حسب كيفية التعرف على حاضنة الأعمال

البيان	التكرار	النسبة المئوية (%)
حصة تلفزيونية	00	00
الانترنت	5	15
الجرائد	00	00
منتسب للحاضنة	16	47
الإذاعة	7	20
الجامعة	5	15
أخرى	1	03

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج SPSS.

الشكل البياني رقم 2-5: توزيع عينة الدراسة حسب كيفية التعرف على حاضنة الأعمال

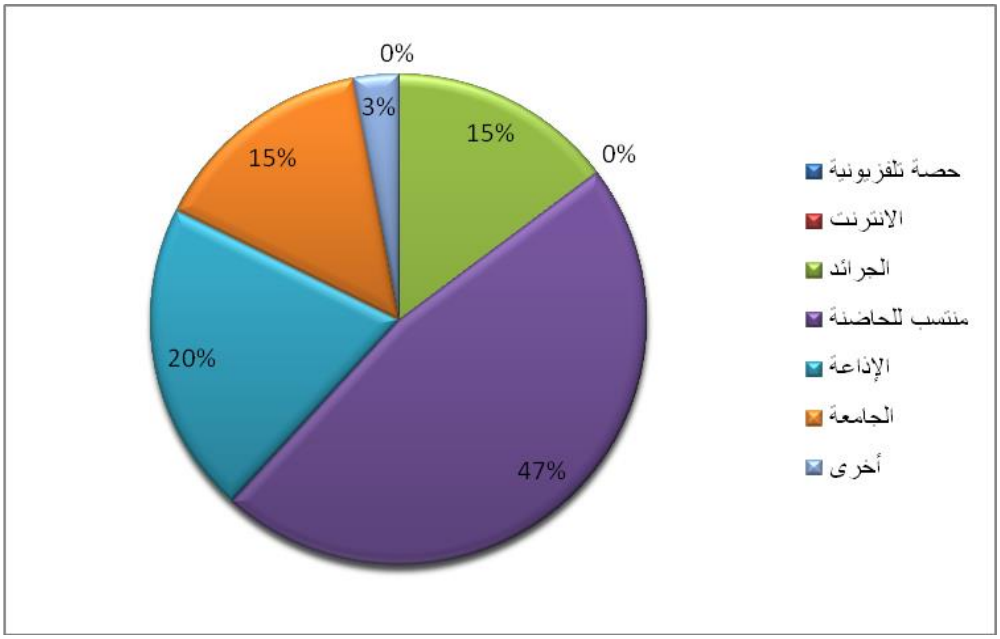

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج excel.

يرى حاملي المشاريع المحتضنة بنسبة تقدر بـ47% أنهم تعرفوا على حاضنة الأعمال عن طريق منتسب للحاضنة، فيما يرى البعض أنهم تعرفوا عنها من خلال عن طريق الإذاعة، الانترنت و الجامعة بنسب قدرت بـ 7%، 5 % و 5% على التوالي، في حين يرى البعض الآخر منهم بأنهم تعرفوا عنها بواسطة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة 3%.

خامسا: حسب قطاع نشاط المؤسسات المحتضنة

الجدول رقم 2-9: توزيع عينة الدراسة حسب قطاع نشاط المؤسسات المحتضنة من قبل حاضنة الأعمال

البيان	التكرار	النسبة المئوية (%)
خدمات	15	44
صناعة	07	20
أشغال عمومية	03	09
سياحة	01	03
الطاقة	02	06
فلاحة	02	06
بيئة	01	03
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	03	09

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج SPSS.

الشكل البياني رقم 2-6: توزيع عينة الدراسة حسب قطاع نشاط المؤسسات المحتضنة من قبل حاضنة الأعمال

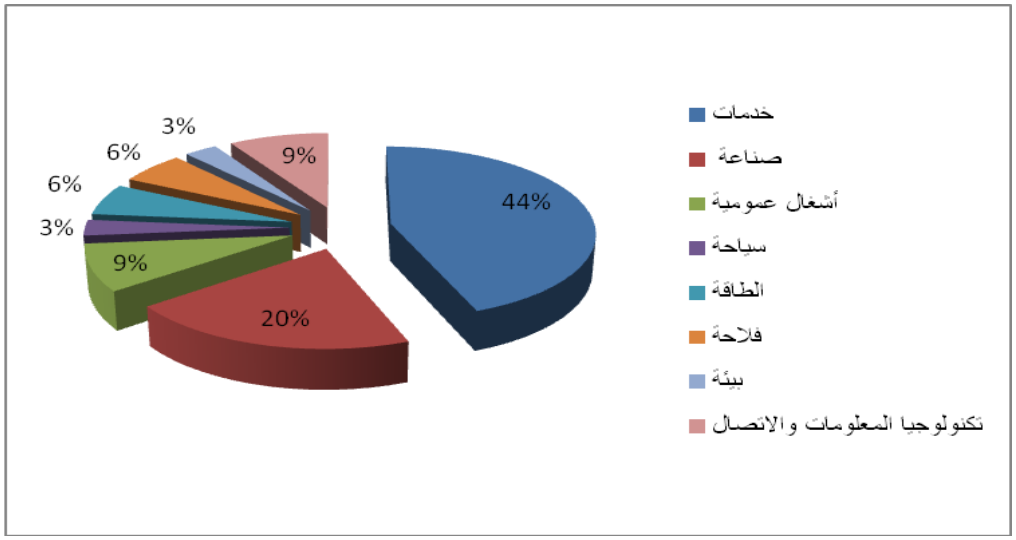

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج excel.

يظهر الجدول رقم 2-9 و الشكل البياني 2-6 أن أغلب المؤسسات المحتضنة من قبل حاضنات الأعمال ذات قطاع نشاط خدماتي بنسبة 44%، في حين قطاع الصناعة يمثل نسبة 20%، ثم يليهما قطاع الأشغال العمومية و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بنسبة 9% لكليهما، فيما تأتي بقية القطاعات الأخرى بنسب تتراوح بين 3% و6% .

و حسب الإحصائيات الرسمية لوزارة الصناعة و المناجم فإن توزيع المؤسسات المحتضنة من قبل حاضنة الأعمال حسب قطاع النشاط جاء كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-10: قطاع نشاط المؤسسات المحتضنة من قبل حاضنة الأعمال حسب وزارة الصناعة و المناجم

قطاع النشاط	العدد	النسبة المئوية (%)
خدمات	35	37,63
صناعة غذائية	08	8.60
أشغال عمومية	04	4.30
سياحة	03	3.22
الطاقة	07	7.52
فلاحة	02	2.12
بيئة	05	5.37
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	10	10.75
صناعات أخرى	19	20.43
المجموع	93	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة وزارة الصناعة و المناجم، الجزائر، العدد 29، نوفمبر 2016.

فمن خلال مقارنة بسيطة نلاحظ أن النسب المؤوية المحصل عليها من خلال عينة دراستنا لا تختلف كثيرا مع النسب المؤوية الرسمية المقدمة من قبل وزارة الصناعة و المناجم، فنجد تسيد قطاع الخدمات يليه قطاع الصناعة تم تأتي بقية القطاعات الأخرى، وهذا إن دل علي شيء فإنه يدل على قيمة العينة المدروسة.

سادسا: حسب مصادر التمويل

الجدول رقم 2-11: توزيع عينة الدراسة حسب مصادر التمويل

البيان	التكرار	النسبة المئوية (%)
ذاتي (أموال خاصة)	13	38
قروض	1	03
مشترك (ذاتي + قروض)	20	59

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج SPSS.

الشكل البياني رقم 2-7: توزيع عينة الدراسة حسب مصادر التمويل

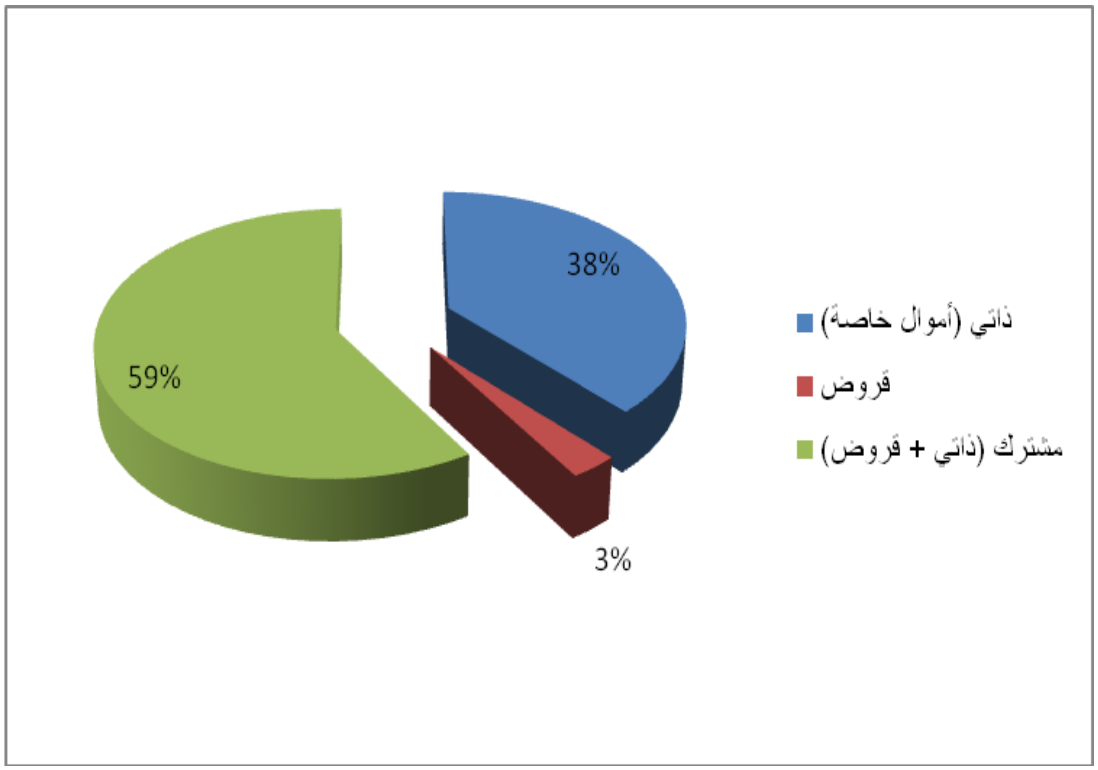

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج excel.

غالبية أفراد العينة المدروسة اعتمدوا على التمويل المشترك في تمويل مشاريعهم بنسبة قدرت بـ 59%، في حين اكتفى بعضهم بأمواله الخاصة بنسبة معتبرة قدرت بـ 38%، غير أن هناك من توجه مباشرة للقروض من أجل تمويل مشروعه بنسبة ضعيفة قدرت بـ3%.

سابعا: حسب عدد العاملين في المشروع

الجدول رقم 2-12: توزيع عينة الدراسة عدد العاملين في المشروع

البيان	التكرار	النسبة المئوية (%)
من 1 إلى 9 عمال	23	68
من 10 إلى 49 عامل	10	29
من 50 إلى 250 عامل	1	03

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج SPSS.

الشكل البياني رقم 2-8: توزيع عينة الدراسة عدد العاملين في المشروع

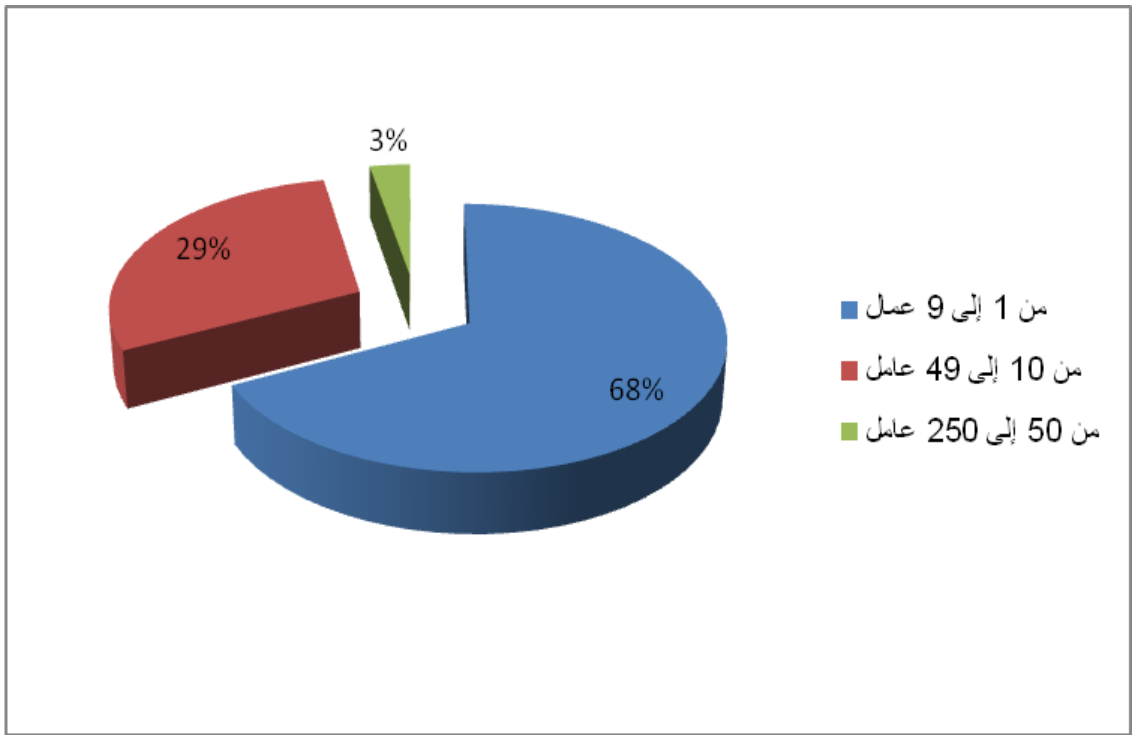

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج excel.

نلاحظ من خلال الجدول 2-12 و الرسم البياني 2-8 أن غالبية المشاريع المحتضنة هي مؤسسات مصغرة كونها تشغل أقل من 10 عمال بنسبة 68%، كما توجد مؤسسات صغيرة و التي تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل بنسبة مقبولة قدرت بـ 29%، أما المؤسسات المتوسطة و هي التي تشغل ما بين 50 و 250 عامل فعددها قليل فقد مثلت 3% فقط من العينة المدروسة.

الفرع الثاني نتائج الدراسة حسب الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال

أولا: المرافق و التجهيزات

الجدول رقم 2-13 :المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بالمرافق و التجهيزات

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التأثير
1	توفر مكاتب مجهزة	2.94	0.34	1	مرتفع
2	توفر مكتب استقبال	2.85	0.50	2	مرتفع
3	توفر قاعة اجتماعات	2.64	0.64	3	مرتفع
4	انترنت عالية التدفق	2.1	0.89	4	متوسط
	المتوسط العام لخدمات المرافق و التجهيزات	2.63	0.59		مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج SPSS.

من الجدول رقم 2-13 يلاحظ أن الفقرات المتعلقة بمدى توفير مشاتل المؤسسات للمرافق و التجهيزات أمام المؤسسات المحتضنة كانت اجابية و ذات درجة تأثير مرتفعة ماعدا الفقرة 4 و التي تتضمن "انترنت عالية التدفق" جاءت درجة تأثيرها متوسط نوعا ما لأن جزء معتبر من أفراد العينة يرى عكس ذلك.

ثانيا: الخدمات الاستشارية

الجدول رقم 2-14 :المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بالخدمات الاستشارية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التأثير
استشارات تسويقية	2.82	0.45	1	مرتفع
استشارات قانونية	2.79	0.53	2	مرتفع
استشارات تسييرية	2.79	0.54	3	مرتفع
استشارات جبائية	2.76	0.60	4	مرتفع
المتوسط العام للخدمات الاستشارية	2.79	0.53		مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ بأن المتوسط الحسابي لعبارات هذه الفقرة جميعها مرتفع و بشكل ملحوظ

و يتبن أن أفراد العينة يتلقون خدمات استشارية خاصة منها التسويقية من المختصين في مشاتل المؤسسات الجزائرية و هو ما يظهر من خلال المتوسط الحسابي العام لفقرة الخدمات الاستشارية و الذي يعادل 2.79 و انحراف معياري 0.53

ثالثا: خدمات التكوين و ترقية المؤسسة

الجدول رقم 2-15 :المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بالخدمات التكوين و ترقية المؤسسة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التأثير
عقد ورشات عمل دورية	2.73	0.66	1	مرتفع
الحاضنة تقدم الدعم الكافي للمؤسسة المحتضنة	2.73	0,67	2	مرتفع
المساعدة على الاحتكاك بالمؤسسات الأخرى	2.73	0.88	3	مرتفع
المساهمة في ترقية المؤسسة	2.67	0.68	4	مرتفع
عقد دورات تكوينية عن طريق مختصين	2.61	0.78	5	مرتفع
المشاركة في المعارض و الورشات التي تقام في إقليم الحاضنة	1.88	0.97	6	متوسط
المتوسط العام لخدمات التكوين و ترقية المؤسسة	2.56	0,77		مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم 2-15 نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لعبارات هذه الفقرة جاء مرتفعا، و هذا راجع لإجابات أفراد العينة الذين وافقوا على بعض العبارات مثل " عقد ورشات عمل دورية" و كذلك و"الحاضنة تقدم الدعم الكافي للمؤسسة المحتضنة" و كذلك " المساعدة على الاحتكاك بالمؤسسات الأخرى" فكانت درجة التأثير بها مرتفعة و هو ما يعكسه المتوسط الحسابي 2.73 لكل منها ، في حين كانت درجة تأثير العبارة " المشاركة في المعارض و الورشات التي تقام في إقليم الحاضنة " متوسط نظرا لأن جزء من أفراد العينة لم يوافقوا عليها كان متوسطها الحسابي يعادل 1.88، ومنه يتبن لنا بأن الخدمات التي تقدمها مشاتل المؤسسات من أجل ترقية المؤسسات مقبولة لدى أفراد العينة نظرا المتوسط العام لخدمات التكوين و ترقية المؤسسة و الذي يعادل 2.56

رابعا: المساعدة في الحصول على التمويل

الجدول رقم 2-16 :المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة حول المساعدة في الحصول على التمويل

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	درجة التأثير
المساعدة على تقليل التكاليف و زيادة مداخيل المؤسسة	1.88	0.94	1	متوسط
المساعدة في تسهيل الحصول على التمويل	1.64	0.88	3	منخفض
ربط المؤسسة بمصادر التمويل	1.58	0.82	4	منخفض
مساعدة المؤسسة في الحصول على عقار صناعي	1.35	0.73	5	منخفض
المتوسط العام للخدمات المساعدة في الحصول على التمويل	1.61	0.84		منخفض

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج SPSS.

يتبين من الجدول أن عبارات هذه الفقرة و المتعلقة بمساعدة مشاتل المؤسسات للمؤسسات المحتضنة عي الحصول على التمويل كانت درجة تأثيرها منخفضة عموما، فنجد عبارة " المساعدة على تقليل التكاليف و زيادة مداخيل المؤسسة" ذات المتوسط الحسابي 1.88 الوحيدة بدرجة تأثير متوسطة، أما بقية العبارات فكانت متوسطاتها الحسابية متدنية تتراوح بين 1.64، 1.58 و 1.35 وذات و درجة تأثير منخفضة .

و هذا مويضح لنا أن مشاتل المؤسسات لا تقدم الدور المرجو منها في مساعدة المؤسسات الناشئة لديها في الحصول على التمويل سواء كان ذلك عن طريق ربطها بمصادر التمويل، أو تسهيل الحصول على حق الإمتياز في الحصول على عقار صناعي لدى الجهات المعنية، أو حتى ابرام اتفاقيات مع بعض الوكالات مثل ANSEJ، CNAC و غيرها في مساعدة امؤسسات الناشئة على الحصول على التمويل و تسهيل لإجراءاته لها.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات و تحليل نتائج الدراسة

سنقوم في هذا المطلب باختبار فرضيات الدراسة و تفسير و تحليل النتائج المتوصل إليها.

الفرع الأول: اختبار الفرضيات

نص الفرضية الأولى: تساهم حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإعتماد على الدورات التكوينة التي يؤطرها المختصين.

الفروض الاحصائية:

الفرض العدمي (H0) : نموذج الانحدار غير معنوي (جميع معاملات الانحدار لا تختلف عن الصفر)؛

الفرض البديل (H1) : نموذج الانحدار معنوي (واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف عن الصفر).

الجدول رقم 2– 17 : معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,784[a]	,615	,603	,43089

a. Valeurs prédites : (constantes), عقد دورات تكوينية عن طريق مختصين

b. Variable dépendante : المساهمة في ترقية المؤسسة

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS.

يظهر الجدول رقم 2- 17 قيمة مرتفعة لقيمة معامل الإرتباط R و هي أعلى من (50%)، وهي تعكس قوة الإرتباط بين المتغيرات المسنقلة و المتغيرات التابعة و المتمثلة في عقد الدورات التكوينية عن طريق المختصين و مساهمتها في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحتظنة من طرف مشاتل المؤسسات الجزائرية.

الجدول رقم 2 – 18 : الإنحدار الخطي البسيط

النموذج	معامل الانحدار	مستوى الدالة
قيمة الثابت	0.874	0.002

عقد دورات تكوينية عن طريق مختصين	0.689	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج SPSS.

بين الجدول أعلاه أن مستوى الدالة لكل من قيمة الثابت و كذلك المتغير المستقل "عقد دورات تكوينية عن طريق مختصين" تساوي 0.002 و 0.000 على التوالي و هما قيمتان أقل من 0.005، و بالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي H0 و نقبل الفرض البديل H1 أي أن النموذج معنوي.

و يمكننا أن نستنتج معادلة دالة الإنحدار كالتالي:

$$Y= 0.874+0.689X$$

حيث

Y: المتغير التابع (المساهمة في ترقية المؤسسة)؛

X: المتغير المستقل (عقد دورات تكوينية عن طريق مختصين).

و منه نستنتج أنه كلما تغير متغير المتستقل (عقد دورات تكوينية عن طريق مختصين) بقيمة العدد الصحيح 1 فإن المتغير التابع (المساهمة في ترقية المؤسسة) يتغير بقيمة معامل المتغير المستقل (0.689)، و هو ما يؤكد فعلا تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، و هو ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

نص الفرضية الثانية: تعد حاضنات الأعمال إحدى الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإعتماد على مجموعة من خدمات استشارية

الإنحدار الخطي المتعدد:

الفروض الاحصائية:

الفرض العدمي (H0) : نموذج الانحدار غير معنوي (جميع معاملات الانحدار لا تختلف عن الصفر)؛

الفرض البديل (H1) : نموذج الانحدار معنوي (واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف عن الصفر).

الجدول رقم 2-91 : معامل الإرتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,995[a]	,989	,988	,06764

a. Valeurs prédites : (constantes), تقديم ,قانونية استشارات تقديم ,تسويقية استشارات تقديم تسييرية استشارات تقديم ,جبائية إستشارات

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتبن لنا وجود علاقة قوية بين متغيرات المتستقلة للدراسة و المتمثلة في الخدمات الاستشارية التي تقدمها حاضنات الاعمال الجزائرية (استشارات قانونية، تسييرية، تسويقية، جبائية) نظرا لقيمة معامل الإرتباط R و التي تساوي 0.995 و هي قريبة من الواحد

الجدول رقم 2 – 20 : الإنحدار الخطي المتعدد

النموذج	معامل الانحدار	مستوى الدالة
قيمة الثابت	0.497 -	0.000
تقديم استشارات قانونية	0.5	0.000
تقديم استشارات تسييرية	0.482	0.000
تقديم استشارات جبائية	0.403	0.000
تقديم استشارات تسويقية	0.221-	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى الدالة لقيمة الثابت و متغيرات الدراسة أقل من 0 .005 و بالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي H0 و نقبل الفرض البديل H1 و منه نموذج الإنحدار معنوي
و يمكننا أن نستنتج معادلة دالة الإنحدار كالتالي:

$$Y=-0.497+0.5X_1+0.482X_2+0.403X_3-0.221X_4$$

حيث:

Y: المتغير التابع (الحاضنة تقدم الدعم الكافي للمؤسسة المحتضنة).

X_1: المتغير المستقل تقديم الإستشارات القانونية.

X_2: المتغير المستقل تقديم الإستشارات تسييرية.

X_3: المتغير المستقل تقديم الإستشارات جبائية.

X_4: المتغير المستقل تقديم الإستشارات تسويقية.

و منه نستنتج أنه كلما تغير متغير متستقل واحد بقيمة العدد الصحيح 1 فإن المتغير التابع يتغير بقيمة معامل المتغير المستقل، و هو ما يؤكد فعلا تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، فحاصنات الأعمال تعمل على تقديم الدعم اللازم للمؤسسات المحتضنة من خلال الخدمات الإستشارية التي تقدمها، و هو ما يؤكد صحة هذه الفرضية

نص الفرضية الثالثة: لا تلقى حاضنات الأعمال الجزائرية الإهتمام الكافي الذي يجعل منها آلية فاعلة في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عكس ما حظيت به بعض الآليات الأخرى

من خلال المقابلة التي أجريت مع بعض المسؤولين و الفاعلين في مجال حاضنات الأعمال تبين لنا أنها لا تلقى الإهتمام الكافي الذي يعزز مكانتها في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نظرا لأن السياسة الحكومية أعطت أهمية لبعض الآليات الأخرى خاصة التي تعمل على تقديم الدعم المالي مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ، و كذلك الوكالة الوطنية القرض المصغر ANGM هذا من جهة، و تداخل المهام والصلاحيات مع بعض الآليات الأخرى مثل مراكز التسهيل من جهة أخرى، و يأمل القائمون على حاضنات الأعمال بأن تحظى هذه الأخيرة بإهتمام أكبر من طرف القائمين على هذا القطاع بمنحها بعض الصلاحيات التي تجعل منها آلية فاعلة و قادرة على استقطاب المشاريع الناشئة و المساهمة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نص الفرضية الرابعة: بيانات عينة الدراسة تتوزع توزيعا طبيعيا و لا تتبع توزيعا آخر

لإثبات أو نفي هذه الفرضية قمنا بإختبار كولومجروف–سيمرنوف وفق الفروض الإحصائية التالية:

الفرض العدمي (H0) : بيانات عينة الدراسة تتوزع توزيعا طبيعيا؛

الفرض البديل (H1) : بيانات عينة الدراسة لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

و كانت النتائج وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 2– 21 : إختبار كولومجروف- سيمرنوف لمعرفة طبيعة التوزيع

		المساهمة في ترقية المؤسسة
N		34
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	2,7225
	Ecart-type	1,20726
Différences les plus extrêmes	Absolue	,080
	Positive	,080
	Négative	-,076
Z de Kolmogorov-Smirnov		,468
Signification asymptotique (bilatérale)		,981

المصدر: من مخرجات برنامجSPSS

a. La distribution à tester est gaussienne, b. Calculée à partir des données.

يبن الجدول أعلاه معالم التوزيع الطبيعي للمتغير"المساهمة في ترقية المؤسسة" و قيم المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري و كذلك قيمة الإختبار و التي تساوي 0.981 و هي أكبر من 0.05 ، لذا سوف نقبل

الفرض العدم H0 القائل بأن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا بمتوسط حسابي 2.7225 و إنحراف معياري 1.20726

الفرع الثاني: تحليل و تفسير نتائج الدراسة

- ✓ تحتض حاضنات الأعمال مؤسسات مصغرة بنسبة 68% و مؤسسات صغيرة بنسبة 29% و البقية مؤسسات متوسطة؛
- ✓ يميل جزء كبير من حاملي المشاريع لقطاع الخدمات بنسبة قدرت بـ 44%، يليه قطاع الصناعة الغذائية و قطاع الأشغال العمومية ثم بقية القطاعات الأخرى، وهو ما يوافق إلى حد ما الإحصائيات الرسمية المقدمة من قبل وزارة الصناعة و المناجم في العدد 29 من النشرية الإحصائية، و هو ما يدل على قيمة العينة المدروسة؛
- ✓ إن 59% من عينة الدراسة يعتمدون على التمويل المشترك (أموال خاصة و قروض) و 3% على القروض في تمويل مشاريعهم، و هو ما يحتم على حاضنات الأعمال إتخاذ بعض الخطوات تجاه المؤسسات المالية و الصناديق الداعمة للمشاريع الناشئة من أجل تسهيل الإجراءات للحصول على التمويل و ارشاد المؤسسات الناشئة لكيفية تسييره، إلا أن جزء كبير من أفراد عينة الدراسة يعتبرون أن حاضنات الأعمال لا تساعدهم في الحصول على التمويل بمتوسط حسابي قدر بـ 1.61؛
- ✓ يرى جزء معتبر من أفراد عينة الدراسة بأن حاضنات الأعمال توفر المرافق و التجهيزات الضرورية لحاملي المشاريع و المؤسسات الناشئة المحتظنة، إلا أنها تبدي بعض التحفظ على على خدمت الأنترنت فهي ليست عالية التدفق؛
- ✓ تقوم حاضنات الأعمال بتقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية سواء كانت قانونية، تسييرية، تسوقية و محاسبية لمسيري المؤسسات الناشئة المحتضنة لتمكينها من تفادي المشاكل و العراقيل التي قد تواجهها خاصة في مرحلة بداية النشاط؛
- ✓ ان حاضنات الاعمال في الجزائر تساهم في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحتضنة لديها فهي تقوم بإجراء دورات تكوينية لفائدتها عن طريق مختصين، و تنظيم ورشات عمل و فتح المجال أمامها للمشاركة في المعارض التي تنظم في محيط الحاضنات، كما تمكنها من الإحتكاك بالمؤسسات الأخرى و إطلاعها بجميع الآليات و البرامج التي تمكنها من الرقي و التطور؛
- ✓ إن أفراد عينة الدراسة لا يوافقون على مساعدة حاضنات الأعمال لهم من أجل الحصول على التمويل، فهم يرون حاضنات الأعمال غير قادرة على ربطهم بمصادر التمويل و تسهيل الحصول عليه، أو حتي مساعدتهم في الحصول على العقار الصناعي لتجنيبهم تكاليف الإيجار، و رغم محاولة حاضنات

الأعمال في إيجاد حل لهذا المشكل من خلال إبرام إتفاقيات مع بعض المؤسسات المالية و الداعمة للمشاريع الناشئة إلا أنها بقية مجرد حبر على ورق؛

- ✓ حاضنات الأعمال في الجزائر لا تلقى الإهتمام الكافي الذي يعزز مكانتها في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نظرا لأن السياسة الحكومية أعطت أهمية لبعض الآليات الأخرى خاصة التي تعمل على تقديم الدعم المالي هذا من جهة، و تداخل المهام و الصلاحيات مع بعض الآليات الأخرى مثل مراكز التسهيل من جهة أخرى، و يأمل القائمون على حاضنات الأعمال بأن تحظى هذه الأخيرة بإهتمام أكبر من طرف القائمين على هذا القطاع بمنحها بعض الصلاحيات التي تجعل منها آلية فاعلة و قادرة على استقطاب المشاريع الناشئة و المساهمة بشكل أكبر في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل للدراسة الميدانية لمجموعة من مشاتل المؤسسات الجزائرية محاولين الإجابة على إشكالية الدراسة "كيف تساهم حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" معتمدين في على بعض أدوات جمع المعلومات كالمقابلة و الإستبيان، و هو ما سهل لنا الوصول إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في كون حاضنات الأعمال أو ما يعرف في الجزائر بمشاتل المؤسسات أنها توفر التجيزات و المرافق الضرورية للمؤسسات الناشئة، كما تقدم لها مجموعة من الجدمات الإستشارية سواء كانت قانوية، تسييرية، محاسبية أو حتى تسويقية تجنبها الفشل في مرحلة الإنطلاق، كما تقدم أيضا مجموعة أخرى من الخدمات التكوينة تساعدها على الرقي و التطور، غير أن المشكل الكبير الذي تواجهه مشاتل المؤسسات هو عدم قدرتها على مساعدة المؤسسات الناشئة على توفير الدعم المالي لها، أو حتى ربطها بمصادر التمويل.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بجانبيه النظري و التطبيقي، تبين لنا بأن حاضنات الأعمال في علاقة مترابطة و متشابكة مع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تعد هذه الأخيرة عنصر رئيسي في تحقيق التنمية من خلال مساهمتها في دفع النمو و زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها تساهم في توفير مناصب الشغل واستقطاب اليد العامة.

و ما ساهم في زيادة فعالية هذا القطاع و تعزيز مكانته هي حاضنات الأعمال بواسطة الخدمات التي تقدمها، و المرافق و التجهيزات التي توفرها.

غير أن الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أكبر من الاهتمام بحاضنات الأعمال في حد ذاتها، و هو ما يعاب عليها كونها غير قادرة على توفير بعض أنواع الدعم لقطاع المؤسسات كالدعم المالي مثلا أو حتى ربط المؤسسات المحتضنة بمصادر التمويل.

و من هذا المنطق قمنا بالدراسة الميدانية لعينة من مشاتل المؤسسات في الجزائر و استنتجنا جملة من النتائج و استخلصنا العديد من التوصيات و التي يمكن من خلالها تأكيد إشكالية الدراسة و المتمثلة في" كيف تساهم حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

اختبار الفرضيات:

بعد إعداد هذه الدراسة و الإحاطة بمختلف جوانبها يمكننا اختبار فرضياتها

نص الفرضية الأولى: تساهم حاضنات الأعمال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإعتماد على الدورات التكوينة التي يؤطرها مختصين.

نأكد صحة هذه الفرضية، فلقد تم الإجابة عليها من خلال الدراسة الميدانية، حيث تبين أن حاضنات الأعمال الجزائرية تعمل على ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطرق عديدة، ويعد التأطير عن طريق الدورات التكوينة التي يؤطرها المختصين إحدى هذه الطرق.

نص الفرضية الثانية: تقدم حاضنات الأعمال في الجزائر خدمات استشارية لفائدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التهوض بها.

نأكد صحة هذه الفرضية كذلك، و لقد تم الإجابة عليها من خلال دراسة الاستبيان و اتضح أن حاضنات الأعمال في الجزائر آلية داعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الخدمات الاستشارية التي تقدمها، وهو ما عبر عنه أفراد عينة الدراسة.

نص الفرضية الثالثة: لا تلقى حاصنات الأعمال الجزائرية الإهتمام الكافي الذي يجعل منها آلية فاعلة في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عكس ما حظيت به بعض الآليات الأخرى.

نأكد صحة هذه الفرضية هي الأخرى، فمن خلال المقابلة التي أجريت مع القائمين على حاضنات الأعمال في الجزائر، اتضح بأنها لا تلقى الدعم الكافي مثل بقية الآليات الأخرى و هو ما يؤثر عنها نسبيا في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

نتائج الدراسة:

بعد إجراء هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ توفر مشاتل المؤسسات مختلف التجهيزات و المرافق للمؤسسات المحتضنة التي تساعدها على القيام بمهامها.
- ✓ تقدم مشاتل المؤسسات مجموعة من الخدمات الاستشارية لحاملي المشاريع المحتضنة بغية توجيههم وارشادهم لتفادي الفشل خلال السنوات الأولى من عمر مشاريعهم.
- ✓ تقدم مشاتل المؤسسات الدعم التسويقي للمؤسسات المحتضنة بإبراز منتوجاتها من خلال المشاركة في المعارض التي تنظمها.
- ✓ تساهم في ترقية الؤسسات المحتضنة بإقامة دورات تكوينية يؤطرها مختصون لفائدة مسييريها سواء كانت في مجال الموارد البشرية، المحاسبة و غيرها.
- ✓ التقييم المستمر و الدوري للمؤسسات المحتضنة و العمل على تفادي الأخطاء الموجودة.
- ✓ اعطاء فرصة للمؤسسات المحتضنة بالإحتكاك بالمؤسسات الأخرى سواء كانت ناجحة للإستفادة من خبرتها، أو فاشلة لتفادي الأخطاء التي إرتكبتها.
- ✓ هناك ضعف في التنسيق بين مشاتل المؤسسات و الهيئات المعنية بتقديم الدعم المالي لحاملي المشاريع.
- ✓ ضعف في آداء بعض موظفي مشاتل المؤسسات و في التقنيات المستعملة ما يعيق إستقطاب حاملي المشاريع بشكل أكبر
- ✓ سوء موقع بعض مشاتل المؤسسات و بعدها عن المحيط الاداري و الاقتصادي يؤدي إلى عزوف حاملي المشاريع بالتقرب منها

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها نوصي بجملة من التوصيات نوجزها في ما يلي:

- ✓ خلق اتصال مباشر بين الجامعات و مشاتل المؤسسات للمساهمة في تأطير حاملي المشاريع.
- ✓ العمل على الإستفادة من التجارب العالمية خاصة في الدول المتقدمة و تجسيدها محليا.
- ✓ فتح المجال أمام كل المتعاملين الإقتصاديين و الأكاديميين و الجهات المختصة لتقديم إقتراحاتهم و توجيهاتم بإقامت ندوات و نقاش مفتوح في مختلف الجوانب المتعلقة بمشاتل المؤسسات و المشاريع الناشئة.
- ✓ سن قوانين جديدة من شأنها أن تسهل للمشاريع الناشئة و التي تحظى بموافقة مشاتل المؤسسات الإستفادة من الدعم المالي خاصة من الصناديق العمومية و المعنية بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- ✓ اختيار الموقع المناسب عن إقامت مشاتل المؤسسات بحث يكون قريب من المحيط الاداري و الاقتصادي يمكنه من الحصول على اهتمام أكبر من قبل حاملي المشاريع.
- ✓ تنمية مهارات بعض موظفي مشاتل المؤسسات و ابتكار تقنات جديدة لإستقطاب حاملي المشاريع بشكل أكبر، و العمل على ترقية مؤسساتهم بصورة أفضل.

آفاق الدراسة:

- ✓ دراسة مقارنة بين التجارب العالمية و التجربة الجزائرية لحضنات الأعمال.
- ✓ دور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ أهمية المرافقة المقاولتية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " دراسة حالة حاضنات الأعمال".

قائمة المراجع

قائمـة المراجـع :

🕮 أولا: مراجع العربية :

الكتب:

1. رمضان الدويبي و آخرون، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003.
2. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام spss، الطبعة الأولى، مكتبة خوارزم العلمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008.

المذكرات:

1. طبيب صالح، سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية " دراسة حالة حاضنة ورقلة ،غرداية ، الأغواط"، مذكرة ماستر، كلية العلوك الاثتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
2. زميت الخير، مساهمة حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (واقع التجربة الجزائرية) ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة آكلي محند أورابح، البويرة.
3. فاطمة الزهراء سماعيلي، دور حاضنات الأعمال في تفعيل الروح المقاولاتية لحاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،دراسة عينة من مشتلتي المؤسسات (بسكرة ، ورقلة)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.
4. بن ناصر محمد، دور حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "دراسة حالة مشتلة المؤسسات (محضنة بسكرة)"، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

ملتقيات:

1 غدير أحمد سليمة، كحيلي عائشة سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع و آفاق، الملتقى الوطني حول إستراتجية تنظيم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 17- 18 أفريل 2012.

2 الرايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة، الملتقى الوطني حول إستراتجية تنظيم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 17- 18 أفريل 2012.

3 شوقي جباري، شرقي خليل، فعالية مخطط الأعمال التفاعلي في مرافقة مسيري المشروعات الصغيرة و المتوسطة ،الملتقى الوطني حول إستراتجية تنظيم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 17- 18 أفريل 2012.

4 بركان دليلة، حايف سي حايف شيراز، مداخلة بعنوان " حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة -"، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 17- 18 أفريل 2012.

5 عيسى بن ناصر، حاضنات الأعمال كلية لدعم وتنمية ا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 18، مارس2010.

6 سفيان عبد العزيز، عائشة موزاوي، مداخلة بعنوان "دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري"، الملتقى الوطني حول إستراتجية تنظيم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 17- 18 أفريل 2012

7 ريحان الشريف، هوام لمياء، مداخلة بعنوان " دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع و تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – التجربة الجزائرية بين الواقع و المأمول-"، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 17- 18 أفريل 2006

8 عبد الله سعد الهاجري، بحث بعنوان: "دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت"، الملتقى العربي حول تعزيز دور حاضنات الأعمال الصناعية و التكنولوجية في التنمية الصناعية، الجمهورية التونسية، 12 و 14 أكتوبر

9 زايدي عبد السلام ، زايدي أبو سفيان، فاطمة مفتاح، حاضنات الأعمال التقنية و دورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة – عرض تجارب (ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18 و19 أفريل 2012

10 شريف ريحان، ريم بونوالة، حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة -نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات-، الملتقى الوطني حول إستراتجية تنظيم و متابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 17- 18 أفريل 2012

ندوات و الحلقات العلمية:

1. نبيل محمد شلبي، ورقة عمل بعنوان "نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية"، ندوة حول واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، 8- 9 أكتوبر 2002.
2. أحمد عودة عبد المجيد، مفاهيم التقويم و القياس و الأداء، الحلقة العلمية قياس الأداء في العمل الأمني، الرياض، 2013

قوانين:

1. القانون رقم 01 -18 المؤرخ في 12/ 12/ 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، 2001.
2. القانون رقم 17 -02 المؤرخ في 11/ 01/ 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، 2017.
3. المرسوم التنفيذي رقم03 -78 المؤرخ في 26 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي مشاتل المؤسسات ،الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، 2003.
4. المرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 13 يوليو 1998 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 51، المنشورة في 15 يوليو 1998.

مجلات:

1. نشرية المعلومات الإحصائية، الصادرة عن المديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، العدد 28 و 29،نوفمبر 2016، وزارة الصناعة و المناجم.
2. لخلف حسنة، مجلة العلوم الاقتصادية، جهاز دعم تشغيل الشباب آلية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب (مراد زمالي المدير العام للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب للأبحاث الاقتصادية)، عدد نوفمبر 2011.
3. علي سماوي، دور حاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد السابع، جامعة المدية، جوان 2010.

ثانيا: مراجع أجنبية:

1. Marie-Florence, LES PME Définition-rôle économique et politiques publiques, 1er édition, groupe de Boeck, Paris, juillet 2009
2. Programme national de mise à niveau des petites & moyennes entreprises, agence nationale de développements de la pme présentation du programme 2007
3. Hanadi Mubara Al-Mubaraki, "how valuable are business incubators? a case illustration of their performance indicators ", European, Mediterranean & middle eastern conference on information systems 2011 (emcis2011), athens, greece, 30-31 may 2011
4. Oualid Chortani, Le rôle moteur d'accompagnement des pépinières d'entreprises en Tunisie, les pratiques d'accompagnement entrepreneurial : 3ème Rencontre entre acteurs des réseaux d'accompagnement et chercheurs Lille, le 11 avril 2013
5. Aruna Chandra, Business incubation in the united states, china and brazil: a comparison of role of government, incubator funding and financial services, Networks financial institute, Indiana state university, wp-29, November 2007.

الملاحق

استمارة الاستبيان

في إطار التحضير لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك بجامعة غرداية لدراسة تتمحور حول دور حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

يطيب لنا أن نطلب من سيادتكم الموقرة المساعدة في انجاز هذا البحث، وهذا من خلال الإجابة على الاستبيان المطروح أعلاه، من أجل إثراء البحث، علما بان هذا الاستبيان سوف يستخدم لأغراض علمية تحليلية للموضوع فقط.

I. المعلومات و البيانات الشخصية

1. جنس المنشئ : ذكر ☐ أنثى ☐
2. السن:
   - ما بين 19 و 35 سنة ☐
   - ما بين 36 و 50 سنة ☐
   - أكثر من 50 سنة ☐
3. المستوى التعليمي:
   - ابتدائي ☐
   - متوسط ☐
   - ثانوي ☐
   - جامعي ☐
   - تكوين مهني ☐
   - بدون مستوى ☐
4. كيف تعرفت على الحاضنة:
   - حصة تلفزيونية ☐
   - منتسب للحاضنة ☐
   - الانترنت ☐
   - الإذاعة ☐
   - الجرائد ☐
   - الجامعة ☐
   - أخرى (حددها):.....
5. هل لديك خبرة مهنية قبل الدخول الحاضنة:..... سنة
6. مجال النشاط: خدمات ☐ صناعة ☐ فلاحة ☐
   أشغال عمومية ☐ سياحة ☐ طاقة ☐
   بيئي ☐ تكنولوجيات الإعلام و الاتصال ☐
7. عدد العاملين في المشروع:.....

8. مصادر التمويل:

تمويل ذاتي (أموال خاصة) ☐

قروض ☐

تمويل مشترك (ذاتي + قروض) ☐

II. **هل الحاضنة توفر لمؤسساتكم التجهيزات و المرافق الضرورية التالية:**

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
1	مكاتب مجهزة			
2	مكتب استقبال			
3	قاعة اجتماعات			
4	انترنت عالية التدفق			

III. هل تري أن الحاضنة تقدم خدمات استشارية لفائدة مؤسستكم

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
1	استشارات تسويقية			
2	استشارات قانونية			
3	استشارات تسييرية			
4	استشارات محاسبية			

IV. **ما مدى مساهمة حاضنات الأعمال في ترقية مؤسستكم** (مؤسستكم على وشك التخرج من الحاضنة، هل ساهمت الحاضنة فعلا في):

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
1	عقد ورشات عمل دورية			
2	الحاضنة تقدم الدعم الكافي للمؤسسة المحتضنة			
3	المساعدة على الاحتكاك بالمؤسسات الأخرى			
4	عقد دورات تكوينية عن طريق مختصين			
5	المشاركة في المعارض و الورشات التي تقام في إقليم الحاضنة			
6	المساهمة فعلا في ترقية المؤسسة			

V. هل قامت حاضنة الأعمال بمساعدتكم على الحصول على التمويل اللازم عند الضرورة

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
1	المساعدة على تقليل التكاليف و زيادة مداخيل المؤسسة			
2	المساعدة في تسهيل الحصول على التمويل			
3	ربط المؤسسة بمصادر التمويل			
4	مساعدة المؤسسة في الحصول على عقار صناعي			

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أسئلة المقابلة

01- ما هي معايير قبول ملفات المؤسسات الطالبة للاحتضان؟ ومن يحدد هاته المعايير؟

.....

.....

02- بعد قبول احتضان المؤسسة، ما هي الإجراءات التي يتبعها صاحب المؤسسة؟

.....

.....

03- كيف يتم تحديد مدة الاحتضان؟

.....

.....

04- بعد توقيع اتفاقية الاحتضان واستلام المؤسسة لمكتبها داخل الحاضنة، هل تبقى المؤسسة على اتصال مع إدارة الحاضنة وهذا للاستفادة من خدماتها؟

نعم ☐

لا ☐

05- هل الدورات التكوينية والتدريبية التي تعقدها الحاضنة تتم وفق:

احتياجات أصحاب المؤسسات المحتضنة ☐

تتم برمجتها من قبل أصحاب الحاضنة ☐

06- هل الحاضنة تقدم خدمات تكفي المؤسسات الناشئة المحتضنة على تفادي الفشل في مرحلة الانطلاق

لا ☐

نعم ☐

إذا كان نعم كيف ذلك

.....

.....

07- ما هي نسبة نمو وتطور المؤسسات المتخرجة من الحاضنة؟

اقل من 50% ☐

أكثر من50% ☐

08- هل تساهم المؤسسات المتخرجة من الحاضنة في تحقيق التنمية في المنطقة التي تتواجد فيه الحاضنة (تحقيق مناصب الشغل....)؟

.....

.....

09- برأيكم ما هي نقائص الحاضنة؟

.....

.....

10- هل تحظى الحاضنة بالدعم من قبل هيئات أخرى؟

.....

.....

الملحق رقم 3: معامل الثبات لفقرات الاستبيان

1. معامل الثبات لفقرة خدمات المرافق و التجهيزات

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,746	4

2. معامل الثبات لفقرة الخدمات الاستشارية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,865	4

3. معامل الثبات لفقرة خدمات التكوين و ترقية المؤسسة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,529	6

4. معامل الثبات لفقرة خدمات المساعدة في الحصول على التمويل

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,746	4

الملحف رقم 4: الإنحدار الخطي البسيط و المتعدد لفرضيات الدراسة

1. الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الأولى

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,874	,263		3,327	,002
	عن تكوينية دورات عقد مختصين طريق	,689	,096	,784	7,153	,000

a. Variable dépendante : المؤسسة ترقية في المساهمة

2. الإنحدار الخطي المتعدد للفرضية الثانية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,497	,082		-6,039	,000
	استشارات تقديم قانونية	,500	,048	,435	10,454	,000
	استشارات تقديم تسويقية	-,221	,033	-,164	-6,701	,000
	استشارات تقديم تسييرية	,482	,058	,373	8,246	,000
	إستشارات تقديم جبائية	,403	,029	,395	14,118	,000

a. Variable dépendante : المحتضنة للمؤسسة الكافي الدعم تقدم الحاضنة

الفهـــــــرس:

الإهـداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
قائمة الاختصارات و الرموز	73
المقدمة	ب، ت، ث، ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لحاضنات الأعمال و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد الفصل	07
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لحاضنات الأعمال و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	08
المطلب الأول: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	08
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معايير تصنيفها	08
أولا: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:	09
الفرع الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	12
أولا: وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	12
ثانيا: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	13
ثالثا: هيئات أخرى لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	15

المطلب الثاني: مدخل لحاضنات الأعمال	18
الفرع الأول: نشأة و تعريف حاضنات الأعمال	18
أولا: نشأة حاضنات الأعمال	18
ثانيا: تعريف حاضنات الأعمال	19
الفرع الثاني: أهداف حاضنات الأعمال و أنواعها	22
أولا: أهداف حاضنات الأعمال	22
ثانيا: أنواع حاضنات الأعمال	23
الفرع الثالث: تنظيم حاضنات الأعمال	25
أولا: آلية الاحتضان	25
ثانيا: تمويل الحاضنات	27
ثالثا: عوامل نجاح الحاضنات	28
رابعا: طرق تقييم أداء حاضنات الأعمال	28
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لحاضنات الأعمال و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	30
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة	30
الفرع الأول: الدراسات العربية	30
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية	32
المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة	33
الفرع الأول: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة	33
الفرع الثاني : مقارنة الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية	34
خلاصة الفصل	35

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لبعض حاضنات الأعمال الجزائرية	
تمهيد الفصل	37
المبحث الأول: طريقة و أدوات جمع المعلومات	38
المطلب الأول: طريقة جمع المعلومات	38
الفرع الأول: المجتمع المدروس و عينة الدراسة	38
أولا: المجتمع المدروس	38
ثانيا: عينة الدراسة	38
ثالثا: متغيرات الدراسة	40
الفرع الثاني: الطرق المتبعة في الدراسة	40
أولا : أدوات جمع البيانات	40
ثانيا: صدق و ثبات الاستبيان	41
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	42
الفرع الأول: الإحصاء الوصفي	42
الفرع الثاني: الإحصاء الاستدلالي	42
المبحث الثاني: نتائج الدراسة و تحليلها	43
المطلب الأول: نتائج الدراسة الميدانية	43
الفرع الأول: حسب بيانات المحور الأول	43
أولا: من حيث الجنس	43

ثانيا: من حيث العمر	44
ثالثا: من حيث المستوى الدراسي	45
رابعا: من حيث كيفية التعرف على حاضنة الأعمال	46
خامسا: حسب قطاع نشاط المؤسسات المحتضنة	47
سادسا: حسب مصادر التمويل	49
سابعا: حسب عدد العاملين في المشروع	50
الفرع الثاني نتائج الدراسة حسب الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال	51
أولا: المرافق و التجهيزات	51
ثانيا: الخدمات الاستشارية	51
ثالثا: خدمات التكوين و ترقية المؤسسة	52
رابعا: المساعدة في الحصول على التمويل	53
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات و تحليل نتائج الدراسة	54
الفرع الأول: اختبار الفرضيات	54
الفرع الثاني: تحليل و تفسير نتائج الدراسة	58
خلاصة الفصل	60
الخاتمة	62
المراجع	
الملاحق	
الفهرس	